

الفصل الأول

السلطة

المبحث الأول: تعريف السلطة و طرق ممارستها

المطلب الأول: تعريف السلطة.

المطلب الثاني: طرق ممارستها
الفرع الأول : ممارسة السلطة عن طريق القهر و العنف.
الفرع الثاني : ممارسة السلطة بواسطة الإقناع.

المطلب الثالث: أشكال السلطة و مميزاتها.

المبحث الثاني: أنواع السلطة

المطلب الأول: السلطة التشريعية.

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية.

المطلب الثالث: السلطة القضائية.

الفصل الأول

السلطة و أنواعها

إن تواجد شعب فوق إقليم معين يستوجب تواجد هيئة منظمة تتولى ممارسة السلطة لحكم الشعب ، فلا يشترط أن تتخذ لونا سياسيا معيناً ولكن يجب أن يكون لها نفوذا على جميع الإقليم بحيث لا توجد سلطة مصارعة لها، و إلا يتم تقسيم الإقليم، وكذلك لا يشترط أن تكون ممارسة الحكم برضا مجموع الشعب، فكثيراً ما تفرض السلطة عن طريق القوة و الردع لكن قبل الحديث عن مميزات السلطة وأركانها يجب أولاً تعريف السلطة

المبحث الأول

تعريف السلطة و طرق ممارستها

ذهب العميد ديجي إلى أن السلطة تظهر في كل جماعة إنسانية حيث ينقسم المجتمع إلى حكام و محكومين أي جماعة تصدر الأوامر، وأخرى تنفذها، و إلى قادة و أفراد عاديين، و يسري هذا الانقسام في كل المجتمعات كبيرها و صغيرها و السلطة في أبسط صورها هي (القدرة على فرض إرادة ما على إرادة أخرى)¹ و هناك تعريف آخر للسلطة وهو تعريف السلطة السياسية ويقصد بها السلطة Pouvoir في المدينة، وهذا هو المعنى اللغوي أما المفهوم الاصطلاحي فيراد بها سلطة الدولة، وبذلك فإنها سلطة التنبؤ والدفع والقرار والتنسيق التي تتمتع بها مؤسسات الدولة لقيادة البلاد².

ومع ذلك فإنه من الناحية الواقعية نلاحظ أن السلطة السياسية تبدو ممارسة بصفة شبه كلية من قبل السلطة التنفيذية في حين أن السلطة التداولية (البرلمان) تبدو كمؤسسات رقابية.

¹- محمد نصر مهنا: دراسة الأصول و النظريات، بدون سنة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 151

²- سعيد بو الشعير : القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج : 1 ، النظرية العامة للدولة والدستور، ديوان المطبوعات- الجامعية المؤسسة الوطنية للكتاب، ط : 2 بن عكنون -الجزائر، 3 شارع زيروت يوسف الجزائر، ص :

وما من شك في أن السلطة السياسية لا تختلف عن السلطة التنفيذية لقيامها هي الأخرى على الأمر والطاعة، وهو ما يدفعنا إلى ضرورة التمييز بين الحكام

والمحكومين، وأن الحكام لكونهم يشكلون أقلية، فهم يعتمدون على ثقة الأغلبية التي بدورها تمنح لهم وسائل الإكراه الضرورية لحفظ النظام والأمن في إطار القانون. والمؤكد أن السلطة السياسية ضرورية لقيام الدولة، وهي أيضا ضرورية لكونها الوسيلة التي بواسطتها تستطيع الدولة القيام بوظائفها الداخلية والخارجية لا ينافسها في ذلك أحد، وهو ما يفرض تمتعها بالقوة والقهر واستحواذها لوحدتها على القوة العسكرية لحماية مصالح الأفراد والجماعات التي أقامتها، وتنظيم أمرها بما يتماشى والصالح العام لأن وظيفة الدولة في عصرنا الحاضر لم تعد قاصرة على حماية الحاكم ومجموعته عن طريق القوة وإنما أصبحت تمتد إلى العديد من المجالات هدفها تحقيق أكبر قسط من العدل والمساواة⁽¹⁾ ولكي تمارس السلطة نشاطها كان لابد من طرق و تتمثل طرق ممارسة السلطة فيما يلي:

المطلب الأول طرق ممارسة السلطة

الفرع الأول ممارسة السلطة عن طريق القهر والعنف

تمارس السلطة بواسطة القهر و العنف، أي تفرض السلطة عن طريق استخدام القوة و السيطرة، وتعد تلك الوسيلة قانون أولئك الأكثر قوة،الذين يجبرون الضعفاء على الخضوع لهم، و لا شك أنها نتيجة لعدم تعادل القوى و استخدام تلك القوة المادية يتخذ مظهرين هما²:

أولاً: القوة الطبيعية أو الجسدية

وهي الصورة البدائية أو النظرية للقوة، فالأشد عضلا، و أقوى بنيانا في عصابة الأثقياء و المجرمين يمسك قيادتهم و يجبرهم على الخضوع له، و تتجلى هذه الصورة

¹- سعيد بوالشعير: نفس المرجع السابق، ص: 74.

²- محمد نصر مهنا: دراسة الأصول و النظريات، دار الفكر العربي، 11 شارع حوار جي القاهرة، ص :

في الدول الحديثة في مؤسسات الجيش والسلطة السياسية، وفرضها على سائر الجماعات الأخرى، وتبرز هذه الصورة بوضوح في الدول المتخلفة حيث من يسيطر على هذه المؤسسات يسيطر على السلطة السياسية في الدولة.

ثانياً: القوة الاقتصادية

فالذي يسيطر على السلع والمواد اللازمة لمواصلة حياة الإنسان، ويتحكم فيها يعطي ويحرم إنما هو في الحقيقة يستطيع أن يسيطر على الآخرين والتاريخ يؤكد ذلك. فالطبقة التي حازت وسائل الإنتاج و مصادر الثروة هي التي مارست السلطة السياسية، ومن هنا ينشأ الارتباط الوثيق بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية، فعندما كانت الأرض هي وسيلة الثروة الأساسية كان من يملك الأرض يحكم الجماعة فالإقطاعي الذي ملك الأرض ملك كل شيء عليها من إنسان وحيوان، ومارس السلطة السياسية في الجماعة وعندما أصبحت التجارة والصناعة مساعدة لثروة استقرت السلطة السياسية في يد الطبقة البرجوازية الجديدة التي ملكت قوة الإنتاج¹.

الفرع الثاني ممارسة السلطة بواسطة الإقناع

أما الوسيلة الثانية فهي وسيلة الإقناع الحر وضرب المثل وتقديم النموذج. وتزداد قوة السلطة دائماً ويزداد استقرارها كلما زاد قبولها اختيارياً عن طواعية والحياة في المجتمع هي تلك التي جعلت من الضروري أن توجد سلطة تضمن النظام.

وتوفر العمل المستمر وتنسيق العلاقات بغية تحقيق مصلحة المجتمع فإذا ما عايشت الهيئة الحاكمة جماهير الشعب، وعملت على تحقيق مصالحه وتنفيذ مطالبه فإنها تحوز على رضائه، في هذه حالة تصبح سلطة قانونية مشروعة تقوم على رضا المحكومين وقبولهم لها، ومما لا شك فيه أن الرضا بالسلطة والإقناع بها مسألة هامة بالنسبة لبقائها وهيمنتها على المحكومين، لأن القوة المادية وحدها لا تكفي دائماً للخضوع للسلطة وإطاعة أوامرها وإلا كان لزاماً على الهيئة الحاكمة أن تضع شرطياً وراء كل مواطن ثم تقوم بوضع شرطي آخر وراء الشرطي الأول وذلك لأن إنعدام الرضا و الإقناع بالسلطة يززع ثقتها حتى في حراسها، ولهذا فإن السلطة في الحقيقة ترتكز على ثقة الخاضعين لها أكثر من اعتمادها على إرادة الحاكمين².

¹- سعيد بوالشعير: نفس المرجع السابق، ص: 74.

²- عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)، الدار الجامعية المكتبة القانونية، مصر، ص

المطلب الثالث

أشكال السلطة السياسية و مميزاتاها

الفرع الأول

أشكال السلطة السياسية

المبدأ العام أن السلطة إما أن تكون ذات طابع اجتماعي مباشر، و إما أن تكون مجسدة في شخص معين أو سلطة مؤسسة.

أولاً: فالسلطة الاجتماعية المباشرة هي التي لا يمارسها أحد بمفرده، و لكن الكل يطيعون و يتصرفون في إطار العادات و التقاليد، و هي تتصف بأنها غير مطبوعة بطابع الإرهاب و العقاب، و إن كان الشخص خوفاً من الإبعاد الذي هو أشد العقوبات مضطر إلى التصرف بما يرضي الجماعة لأن الطاعة في ظل تلك السلطة يطغى عليها الطابع الغريزي، و هذا النوع من السلطة ساد في العصر القديم، و نجد نوادر منه في عصرنا الحاضر في إفريقيا و أمريكا الجنوبية أين توجد جماعات قليلة لا تزال وفق نظام بدائي يعتمد على معتقدات و عادات و تقاليد موجودة مسبقاً فلا يجد الفرد إلا مراعاتها و الامتناع عن أية مبادرة مخالفة لها و إلا تعرض لعقوبات طبيعية و إلهية.

ثانياً: أما السلطة المجسدة في شخص أو فئة معينة فهي تلك السلطة التي تكون مرتبطة بشخص الحاكم يمارسها كامتياز، و هو ما يميزه عن غيره من الأشخاص فتكون مرتبطة بشخصه لما يتمتع به من نفوذ و ليست وظيفة مستقلة عنه يمارسها وفق أحكام قانونية و مهنية معينة.

ثالثاً: أما السلطة المؤسسة فهي المعتمدة على رضا الشعب، لأن الحاكم لا يمارسها كامتياز أو كصاحب سيادة أو مالك لها، و إنما كوظيفة أسندت له من قبل صاحب السيادة (الشعب) لمدة محددة و الحقيقة أن السلطة المؤسسة تنشأ لدى و عي الجماعة بأنها أسمى من الفرد و أن لها حقوق تسمو عليه مع التسليم أيضاً بأن الفرد ليس عدواً لها و إنما يكفل كل منهما الآخر. و بظهور السلطة المؤسسة تظهر أيضاً القواعد القانونية فيستقر النظام أكثر من غيره لاعتماده على القانون و احترامه بما يتماشى و التطور و مصلحة الجماعة¹، فالسلطة عليها أن توفق بين سيادة القانون و استقرار النظام من جهة و التطور التاريخي من جهة أخرى رغم ما في ذلك من

¹-سعيد بوشعير: نفس المرجع السابق، ص: 74.

صعوبة في استمرارها نظرا لاعتبارها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالجماعة و ليس لها مفهوم سياسي فقط⁽¹⁾.

الفرع الثاني

مميزات السلطة السياسية

تتفرد السلطة السياسية بالعديد من المميزات أهمها أنها سلطة عامة ، و أنها سلطة أصيلة و مستقلة وذلك باحتكارها للقوة العسكرية و بقيامها بوضع القوانين و كفالة تنفيذها كما أنها سلطة قانونية و فعلية. و سنتطرق إلى هذه المميزات تباعا:

أولاً: السلطة السياسية في الدولة سلطة عامة، لأنها ذات اختصاص عام، بحيث

يمتد نشاطها لجميع نواحي الحياة في الدولة، على غرار بقية السلطات الأخرى ذات الاختصاص الجزئي و المحدد، كما أنها السلطة السياسية العليا، أي أنها تسمو على جميع السلطات الأخرى و يخضع لها جميع أفراد الشعب، فهي أساس التنظيم في الدولة.⁽²⁾

و بذلك فالسلطة السياسية شاملة تمارس من قبل الحكام على الجماعة المتواجدة في إطار إقليم الدولة كما تشمل مختلف النشاطات، و بالتالي فإنها غير محددة المجالات و النشاطات إلا وفق إرادتها، لأن غايتها هي تحقيق الخير المشترك للجميع. و إذا كانت السلطة السياسية ضرورية للجماعة للحفاظ على النظام و دفع الخطر الخارجي، فإن ذلك يضمن لها صفة القداسة التي تتدعم بما تعبر عنه من تصرفات و عزم على تحقيق الرفاهية و ضمان الوفاق و ما تلعبه و سائل الإعلام في إضفاء صفة الزعامة على ممارسي السلطة عن طريق نشر و بث تصريحاتهم و التعليق عليها، و الاستقبالات و المراسيم الخاصة بذلك و كيفية الوصول إلى السلطة و ممارستها و التركيز على عوامل الوحدة من نشيد و جيش دون إهمال للتشريفات بما يعطي هيبة للسلطة السياسية.

ثانياً: من مميزات السلطة السياسية تأرجحها بين الفاعلية و القانونية من جهة و استعمال الإكراه من جهة ثانية.

فالسلطة السياسية إذا كانت لا تعتمد على رضا المحكومين أو على الأقل الأغلبية تكون سلطة أو حكومة فعلية، لعدم تقييد شخص أو المجموعة الحاكمة برضا المحكومين و تجاهلها للقوانين إذا وجدت. و هذا النوع من الحكم الفعلي يظهر أساسا على إثر ثورة

(1) سعيد بوالشعير: القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة. ج:1. النظرية العامة للدولة و الدستور. المؤسسة

الوطنية للكتاب، 3 شارع زيروت يوسف الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر. ص:80-81.

(2) أوصديق فوزي: الوافي في شرح القانون الدستوري. ج:1 (نظرية الدولة). ط:1 ديوان المطبوعات الجامعية. ص:

88-89.

أو انقلاب أو ظهور دولة جديدة حيث تطغى السيطرة على الحرية و بالتالي الإكراه على الرضا.

و كثيرا ما يتقبل المحكومين هذا النوع بعد إجراء تغيير طفيف عليه فتتحول السلطة إلى قانونية (أي حكومة قانونية). فعنصر الرضا إذن هو الذي يحول السلطة من فعلية إلى قانونية شرعية، و هذا لن يكون إلا إذا أتحت للمحكومين حرية التصرف وفق المصلحة العامة و مناقشة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، غير أن هذه الحرية و هذا النقاش لا يمكن أن يمس بمبدأ السلطة الذي يقضي بالامتثال ثم مناقشة مدى شرعية التصرف الذي قامت به الحكومة، و إلا ربطنا وجود السلطة من عدمها بشرعية التصرف، و هذا يتنافى مع مبدأ التنظيم.

على أن إعتراض بعض المحكومين أو الأغلبية في حالات معينة باستثناء الأنظمة الديكتاتورية لا يكون له ما يبرره مما يستدعي من السلطة حفاظا على النظام، أن تلجأ إلى استعمال الإكراه لوضع حد للفوضى أو بعض النزوات العارضة التي تتنافى مع الحس المدني، أو كما يقول الفقهاء من أجل ضمان و تأديب المنظمات التابعة لها، و أنه يجب دائما و حفاظا على النظام افتراض قرينة شرعية لتصرف السلطة و من الإجابة على هذا السؤال تحكم على مدى استمرارية السلطة السياسية و مؤسساتها لأن القول بأن الموافقة كانت على الشخص الحاكم معناه زوال السلطة بزواله مع ما يحدث من أزمات نتيجة ذلك⁽¹⁾

ثالثا: تتميز السلطة السياسية من ناحية أخرى- بأنها سلطة أصلية و مستقلة، تنبع منها جميع السلطات الأخرى في الدولة، و هي كذلك السلطة الدائمة التي لا تقبل التآقيت و لا التجزئة.

و يترتب على ميزة أصالة السلطة السياسية في الدولة أنها تتمتع بالاستقلال السياسي على الصعيد الأول مما يتنافى مع اندماجها و تبعيتها لأية سلطة أخرى.

رابعا: تحتكر السلطة السياسية القوة العسكرية المادية التي تجعلها قوة قاهرة تسيطر على أرجاء الدولة و لا تسمح بوجود أية تنظيمات عسكرية أخرى.

و تتمثل هذه القوة في القوات المسلحة بفروعها و تشكيلاتها المختلفة المكونة لجيش الدولة الذي يتولى حماية إقليمها من أية اعتداء خارجي أو تمرد داخلي، و في الشرطة التي تنتشر في أنحاء الدولة لتوفير الأمن و السكينة لأفراد الشعب، و تحمي منشآت الدولة و مرافقها⁽²⁾

خامسا: و أخيرا تتميز السلطة السياسية في الدولة بانفرادها بوضع القوانين اللازمة لتحقيق المصلحة العامة، و تتكفل بتنفيذها، ففي حالة الإخلال بها تتولى توقيع الجزاء الذي يضمن احترامها و عدم انتهاكها من طرف الغير⁽¹⁾

(1) سعيد بوالشعير: القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة. مرجع سابق. ص: 81-82.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري. مرجع سابق. ص: 24.

(1) أو صديق فوزي: الوافي في شرح القانون الدستوري. مرجع سابق. ص: 89.

المبحث الثاني

أنواع السلطة

أستقرت التقاليد الدستورية على أن السلطات العامة التي تمارس مهام الحكم في الدولة سلطات ثلاث:

السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية، و السلطة القضائية. ودستور الدولة هو الذي ينص على هذه الهيئات وعلى اختصاصاتها، و علاقتها ببعضها البعض، ولا يجوز لأي سلطة أن تتجاوز الاختصاص الممنوح لها في الدستور من الناحية النظرية. وفي ما يلي تفصيل لهذه السلطات

المطلب الأول

السلطة التشريعية

السلطة التشريعية هي السلطة التي يناط بها سن القوانين في الدولة ، تلك القوانين التي تقوم بتنظيم العلاقات بين الناس في المجتمع ، و بمقتضاها يحيا الأفراد حياة أمنة منظمة .

وفي العصر الحديث تضطلع البرلمانات أيا كان الاسم الذي يطلق عليها، بهذه الوظيفة وهي إعداد التشريعات وإبرامها، وقد يشارك في هذه الوظيفة رئيس الدولة – ملكا أو رئيس الجمهورية – بدرجة تتفاوت من بلد إلى آخر طبقا للنظام الدستوري في الدولة خاصة في حالة تعطل الحياة النيابية فيما بين أدوار انعقاد البرلمان. والبرلمان أو الهيئة النيابية التي تتولى مهمة التشريع قد تتشكل من مجلس واحد ، وقد تتشكل من مجلسين ، هذا في الدولة البسيطة كمصر و الجزائر مثلا، ولكن الأمر يزداد تعقيدا بالنسبة للدولة ذات النظام الفدرالي حيث نجد إلى جانب البرلمان الاتحادي أي المجلس النيابي بغرفتيه الذي يشرع للدولة الإتحادية يوجد مجلسا نيابيا في كل ولاية يتولى مهمة التشريع داخل الولاية.

الفرع الأول

مهام السلطة التشريعية

الوظيفة الأصلية للسلطة التشريعية هي سن القوانين، و لكن إلى جانب هذه المهمة الأساسية يمارس البرلمان مهام أخرى، مثل الرقابة السياسية، والرقابة المالية على السلطة التنفيذية¹ وسنبدأ بغرض الوظيفة التشريعية.

أولاً : الوظيفة التشريعية

الوظيفة التشريعية هي سن القوانين، وعملية سن القوانين تمر بمراحل عديدة تبدأ بالاقترح ثم المداولة و التصويت والتصديق وأخيراً مرحلة الإصدار و النشر و حق الاقتراح قد يكون حكراً على البرلمان وحده أو قد تشاركه السلطة التنفيذية في ذلك بحسبان أنها تقوم بتطبيق القانون يومياً على الأفراد. وبعد المداولة على مشروع القانون يتم التصويت عليه في جلسة علنية كمبدأ عام. وتتم الموافقة عليه بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين بشرط ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن نصف الأعضاء، وبعد هذه المرحلة تبدأ مرحلة التصديق على القانون، وهذه المرحلة تتم بمعرفة رئيس الدولة، والذي يخول له حق الاعتراض على مشروع القانون المقدم إليه، فإذا وافق عليه كلف رجال السلطة التنفيذية، وهم تابعون له بتنفيذ القانون، وهو ما يسمى "بالإصدار" ثم تأتي بعد ذلك عملية النشر، وهذه العملية مهمة للغاية، ويقصد بها نشر القانون في الجريدة الرسمية حتى يتيسر علم الكافة به، ولا يغني عن نشر أية طريقة أخرى من وسائل الإعلام كالإذاعة أو الصحف العادية أو التلفزيون مثلاً.

ثانياً : الوظيفة السياسية

في الدولة التي تأخذ بالنظام البرلماني تمارس السلطة التشريعية رقابة سياسية على أعمال السلطة التنفيذية ، وهذه الرقابة تتمثل في حق أعضاء البرلمان في توجيه الأسئلة والاستجابات إلى أعضاء الحكومة ، و حقهم أيضاً في طلب إجراء تحقيق برلماني حول موضوع معين ، وأخيراً من حق البرلمان سحب الثقة من الوزراء مجتمعين أو منفردين.

ثالثاً : الوظيفة المالية

¹-1عاصم أحمد عجيلة / محمد رفعت عبد الوهاب :النظم السياسية، ط : 5 (1412- 1996) ، دار النهضة

العربية ، القاهرة ، ص : 92- 93.

تتمتع البرلمانات أي المجالس النيابية باعتبارها ممثلة للشعب بالولاية العامة على أموال الدولة، فتراقب بياناتها وتحصيلها وأوجه إنفاقها وينتج عن ذلك حق البرلمان في إقرار ميزانية الدولة مقدما والتصديق على الحساب الختامي في نهاية السنة المالية . وإلى جانب تلك المهمة ، توجد مهام أخرى عديدة في النواحي المالية مثل الموافقة على عقد القروض العامة لأهميتها ، والموافقة على منح استغلال أو احتكار وامتياز لاستغلال واستخراج ثروات البلاد للمصلحة العامة ، هذا فضلا عما يقرره المبدأ الدستوري العريض من أنه لا ضريبة إلا بقانون ولا رسم إلا بناء على قانون أي أن فرض الضرائب لا يتم إلا بموافقة البرلمان وإقراره . ونظرا لأهمية الأعمال التي يقوم بها البرلمان، أقر القانون بمنح أعضاء هذه الهيئة حماية قانونية تتمثل في الحصانة البرلمانية و سوف نتطرق إليها في الفرع الثاني.

الفرع الثاني

الحصانة البرلمانية

البرلمان هو ممثل الأمة والنائب عنها، ولكي يمارس أعضاء البرلمان مهامهم الجليلة على خير وجه، لا بد أن تتوفر لهم ضمانات هامة تكفل قيام البرلمان بواجبه في تمثيل الأمة تتمثل هذه الضمانات بصفة أساسية فيما يسمى بالحصانة البرلمانية . ومقتضى هذه الحصانة أنه لا يجوز اتخاذ أية إجراءات جنائية قبل عضو البرلمان كالقبض والتفتيش مثلا إلا بعد أن يأذن المجلس النيابي بذلك، إلا في حالة التلبس بالجريمة، لأن إتهام عضو البرلمان بجريمة يستتبع مباشرة بالإجراءات الجنائية ضده وقد يكون وراء هذا الإتهام دوافع حزبية مثلا قد تدفع إلى الاتهام الكيدي له، ومن ثم تتعطل مصالح الأمة .

وفضلا عن الحصانة البرلمانية بالنسبة للجرائم فإن أعضاء البرلمان أثناء تأديتهم مهامهم لا يسألون عما يبدونه من آراء ، ولكن بشرط ألا يصل الأمر إلى حد السب أو القذف، كما أن هذه الحصانة لا تنصرف إلى الأفعال كالتعدي بالضرب من عضو على آخر في المجلس إثر إحتدام المناقشات بينهما¹.

¹- عاصم أحمد عجيلة / محمد رفعت عبد الوهاب : نفس المرجع السابق : ص : 95 – 96

المطلب الثاني

السلطة التنفيذية

إذا كانت المهمة الرئيسية للسلطة التشريعية تنحصر أساسا في وضع القواعد العامة المجردة (التشريعات) فإن وظيفة السلطة التنفيذية تنحصر في وضع هذه

القواعد العامة موضع التنفيذ وعلى هذا الأساس النظري يعتبر دور السلطة التنفيذية تابعا لدور السلطة التشريعية¹ و فيما يلي تبين إختصاصات السلطة التنفيذية

الفرع الأول

إختصاصات السلطة التنفيذية

تباشر السلطة التنفيذية إختصاصات عديدة لتحقيق المصلحة العامة ، وهذه الإختصاصات ذات أوجه سياسية وتشريعية وتنفيذية ، وإدارية .

أولا : الإختصاصات السياسية : تمارس السلطة هذه الإختصاصات في مجالين أحدهما داخلي والأخر خارجي .

ففي المجال الداخلي : تتولى السلطة التنفيذية رسم السياسة العامة للدولة ، وهو الإختصاص الأصيل لمجلس الوزراء ، لأن مهمة السلطة التنفيذية في مستوياتها العليا ليست هي الدخول في تفاصيل الأعمال التنفيذية ، وإنما وضع الخطط والإشراف على تنفيذها .

كما تضطلع السلطة التنفيذية بإختصاص سياسي هام في النظام البرلماني، وهو الرقابة على السلطة التشريعية، ذلك الحق الذي يصل إلى حد حل البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك يقوم رئيس الدولة باختيار رئيس الوزراء – في النظام البرلماني – وإعفائه من منصبه وكذلك اختيار الوزراء بمعرفة رئيس الوزراء. أما في النظام الرئاسي، فإن رئيس الدولة هو الذي يقوم باختيار الوزراء والذين يكونون حينئذ بمثابة السكرتيرين له، كما يعفيهم من مناصبهم في أي وقت يشاء. كما أن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ولو كان أصلا رجلا مدنيا.

¹- سليمان محمد الطماوي : السلطات الثلاث الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دراسة مقارنة ، ط: 5، سنة 1986 ، مطبعة جامعة عين شمس، مصر، ص : 225 .

في المجال الخارجي تضطلع السلطة التنفيذية بما يلي من المهام:

- 1- إبرام المعاهدات : من إختصاص السلطة التنفيذية القيام بعقد المعاهدات مع الدول والمنظمات الدولية ويتولى ذلك عادة رئيس الدولة ، والذي يقوم بعد ذلك بإبلاغها إلى الهيئة التشريعية لكي تصدق عليها وتصدرها عادة في صورة قانون من قوانين الدولة
- 2- تعيين الممثلين السياسيين واعتماد ممثلي الدول الأجنبية : فرئيس الدولة يتولى إيفاء الممثلين الدبلوماسيين إلى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، لأنه بصفته رئيس السلطة

التنفيذية فهو رئيس الدولة والذي يمثلها في أعين العالم لدى كافة الدول والمنظمات الدولية .

3-إعلان الحرب: من الأمور الهامة التي تحرص الدساتير على النص عليها إعلان الحرب وهذا الأمر من اختصاص السلطة التنفيذية عادة،وقد ينص في الدساتير أحيانا على أن يتم ذلك بموافقة الهيئة التشريعية .

ثانياً: الاختصاصات التشريعية

تساهم السلطة التنفيذية من جانبها في التشريعات، التي يسنها البرلمان وذلك عن طريق الاقتراع والتصديق، والإصدار، وتستقل السلطة التنفيذية أحيانا بسن القوانين في حالة تعطل الحياة النيابية وفض الدورة التشريعية .

على أن الاختصاص التشريعي الأصيل الذي يثبت للسلطة التنفيذية، هو استقلالها بإصدار اللوائح ، أو ما يسمى بالتشريع الفرعي وهي تأتي في المرتبة التالية للتشريع، والذي يصدره البرلمان. والغرض من هذه اللوائح كفاءة تنفيذ القوانين وسيادة النظام العام في الدولة، والهيمنة التامة على إدارة المرافق العامة للأجهزة الإدارية المختلفة كي تقوم بواجبها على أكمل وجه .

واللوائح تنقسم إلى لوائح تصدر في الظروف العادية ولوائح تصدر في الظروف الاستثنائية على النحو التالي :

أ: اللوائح التي تصدر في الظروف العادية وهي:

1-**اللوائح التنفيذية** : وهي التي تفصل أحكام القانون ، تبين الشروط وإجراءات وأوضاع اللازمة التي تكفل تنفيذ القوانين ووضعها موضع التطبيق ، فهي لا تنظم أو تشرع في موضوعات جديدة¹

¹- عصام أحمد عجيلة /محمد رفعت عبد الوهاب :نفس المرجع السابق، ص:99/98.

2- **اللوائح التفويضية**: وهي القرارات التي تصدر من السلطة التنفيذية بناء على تفويض من المشرع في مسائل تشريعية معينة.

3- **اللوائح المستقلة** : وهي التي تصدرها الجماعات الإدارية دون إستناد إلى تشريع سابق ولذلك سميت باللوائح المستقلة ، وهي بدورها على نوعين : لوائح المصالح العامة ولوائح الضبط الإداري.

ب/لوائح الظروف الاستثنائية : وتشمل نوعين من اللوائح : لوائح ضرورية ، ولوائح الطوارئ

ثالثاً: الاختصاصات التنفيذية والإدارية: تمارس الحكومة عادة اختصاصات إدارية وتنفيذية منها :

- إعداد مشروعات القوانين والقرارات التي تنظم المرافق العامة، والأجهزة الإدارية وتخص السياسات التي تهدف الحكومة إليها .
- تعيين الموظفين وعزلهم.
- إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة.
- متابعة تنفيذ القوانين والمحافظة على أموال الدولة ومصالحها¹

المطلب الثالث

السلطة القضائية

هي السلطة المختصة بتفسير القانون، وتطبيقه على المنازعات التي تعرض عليها، فإذا كانت السلطة التنفيذية تقوم من تلقاء نفسها ، وكان القضاء بعمله أيضا ينفذ القانون فتم فارق بين الاثنين ، فالسلطة التنفيذية تنفذ القانون من تلقاء نفسها ، أما القضاء فإنه لا يعمل إلا إذا طرحت عليه منازعة بين خصوم وعمل السلطة التنفيذية ضروري لوضع القانون موضع التنفيذ بمعنى أن القانون في معظم الحالات لا يمكن تنفيذه إلا بعد أن تضع السلطة التنفيذية شروط التنفيذ التفصيلية أما القاضي فإنه² لا

¹- عاصم أحمد عجيلة /محمد رفعت عبد الوهاب : نفس المرجع السابق ،ص : 99/98

²- سليمان محمد الطماوي: نفس المرجع السابق ،ص:317.

يضيف إلى القانون شيئاً ولكنه يطبقه ، على أن دور القضاء يبرز إذا كان التشريع ناقصاً أو غامضاً ، فإنه في هذه الحالة يفسر القانون ، وقد يضيف إليه جديداً¹ وتتكون السلطة القضائية عادة من القضاة ، ورجال النيابة العامة على اختلاف درجاتهم ولا تتضمن الدساتير عادة تنظيماً مفصلاً لأوضاع السلطة القضائية ، وإنما تحتوي على المبادئ العامة مثل استقلال القضاء ، وعدم خضوعهم لأية سلطة أخرى، وعادة يصدر القانون يتناول بتنظيم أوضاع السلطة القضائية وفي كثير من الدول يتنوع القضاء إلى قضاء عادي وقضاء استثنائي وقضاء سياسي مثل ما هو الحال في مصر.

أولاً - القضاء العادي : وهو الذي يناط به حسم المنازعات بين الأفراد بعضهم أو بينهم وبين السلطات العامة ومن صورته الحديثة القضاء الإداري.

ثانياً - القضاء الاستثنائي : كالقضاء العسكري ومحاكم أمن الدولة.

ثالثاً - القضاء السياسي : والذي يناط به الفصل في المنازعات ذات الطابع السياسي ومن ذلك جهات القضاء التي تراقب دستورية القوانين ، والمحاكم التي تشكل لمحاكمة كبار المسؤولين في الدولة ، عما يقترفونه من جرائم سياسية²

¹⁻² سليمان محمد الطماوي: نفس المرجع السابق ، ص:317

²-عاصم أحمد عجيلة /محمد رفعت عبد الوهاب: نفس المرجع السابق ، ص:100/99.

الفصل الثاني

الأحزاب السياسية

المبحث الأول: تعريف الأحزاب السياسية و أنواعها
المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية و مصادرها
المطلب الثاني: أنواع الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: الأنظمة الحزبية المعاصرة
المطلب الأول: نظام الحزب الواحد
المطلب الثاني: الثنائية الحزبية
المطلب الثالث: التعددية الحزبية

المبحث الثالث: العلاقة بين الأحزاب و السلطة.
المطلب الأول: ضرورة وجود الأحزاب في السلطة
المطلب الثاني: انتقادات حول التعددية الحزبية

الفصل الثاني

المبحث الأول

تعريف الأحزاب السياسية و أنواعها

إن الفقه الدستوري المعاصر يكاد يجمع على ضرورة وجود الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية، و ذلك لكي تسير هذه النظم في طريقها و تدجح في تحقيق أهدافها المتمثلة في إقامة نظام حكم ديموقراطي يعبر عن إرادة الأغلبية، لكن قبل الحديث عن أهمية الأحزاب و دور الذي تلعبه يجب علينا أولاً التعريف بهذه الأحزاب.

المطلب الأول

تعريف الأحزاب السياسية و مصادرها

الفرع الأول

تعريف الأحزاب السياسية

تناول الكثير من كتاب و فقهاء القانون ا لدستوري و العلوم السياسية الأحزاب بالتعريف، و بالرغم من اتفاقهم على عناصر معينة، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد، لأن معنى الحزب السياسي يختلف و يتباين زماناً و مكاناً، كما ينبغي أن نشير إلى أن الأحزاب السياسية تتصف بأنها ظاهرة سياسية مركبة، لذلك يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة، و إعطاؤها من ثم تعريفاً شاملاً، فهناك من عرفها بالنظر إلى المدلول التنظيمي للحزب السياسي، و هناك من عرفها بالنظر إلى المدلول الوظيفي للحزب السياسي، و هناك من عرفها بالنظر إلى المدلول الإيديولوجي، و لكن رغم الاختلاف إلا أن هنالك شبه إجماع بين هؤلاء المفكرين على غاية الحزب السياسي و التي هي الوصول إلى السلطة و ممارستها.

يمكننا تعريف الحزب السياسي بأنه: "جماعة منظمة من الأفراد تسعى إلى الوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها"⁽¹⁾ و بذلك يتميز الحزب السياسي كجماعة منظمة عن بقية الجماعات المنظمة الأخرى، في أن هدفه الوصول إلى مقاعد الحكم ليدأشر السلطة و ينفذ المبادئ التي نادى بها في برنامجها السياسي هذا من ناحية.

كما يتميز الحزب السياسي من ناحية أخرى- بأنه يستخدم الطرق و الوسائل المشروعة للوصول إلى السلطة-و بهذا يختلف الحزب السياسي عن الجمعيات و التنظيمات السرية التي تعمل على الإطاحة بنظام الحكم القائم بوسائل و طرق غير مشروعة.

و تدور التعريفات الفقهية المختلفة للحزب السياسي حول عناصر التعريف الذي قلناه، فقد عرف البعض الحزب السياسي من الزاوية التنظيمية بأنه: "ليس جماعة واحدة و لكنه تجمع لعدة جماعات أو مجموعات صغيرة منتشرة في أرجاء البلاد من أقسام و لجان، و جمعيات محلية ترتبط ببعضها بنظم تنسيق فيما بينها".

و اتجه البعض الآخر إلى تعريف الحزب السياسي من الزاوية الفلسفية أو الغائية، فهو عبارة عن " مجموعة من الناس اتحدت لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الجهود المشتركة، على أساس المبادئ الخاصة التي اتفقوا عليها"⁽¹⁾

بينما ركز جانب هام من الفقهاء في تعريفهم للحزب السياسي على الهدف الذي يسعى إليه الأعضاء إذ أنه "تكتل منظم من الأشخاص المتحدين بواسطة فلسفة أو إيديولوجية معينة بقصد متابعة تنفيذها بهدف الوصول إلى السلطة و ممارستها".

و أخيرا حاول البعض وضع تعريف شامل للحزب السياسي في محاولة لجمع الجوانب المختلفة التي تضمنتها التعريفات السابقة نحو التالي: "الحزب السياسي عبارة عن تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن آرائهم و مصالحهم و إعلانها من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح بالمشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة المكتملة الآتية: مؤازرة الناخبين و المرشحين و المنتخبين و استخدام وسائل تكوين النقد و التأثير على مجموع الشعب و نوابه" و يتضح لنا من التعريفات السابقة أن الحزب السياسي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

1. تنظيم سياسي له هيكل معين.
2. أعضاء من الشعب ينتمون إلى هذا التنظيم و الدفاع عن مبادئه.
3. هدف يتمثل في الوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة لتحقيق مبادئ الحزب و تنفيذ برنامجها السياسي.⁽²⁾

(1) -M. DUVERGER : Les partis politiques، 9e édition 1976، Librairie Armand Colin، Paris، France. P : 62.

(1) كريم أحمد يوسف كشاكش: الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة. قسم الثاني: ضمانات الحريات العامة في النظم المعاصرة. رسالة دكتوراه - كلية الحقوق-جامعة القاهرة 1987. ص: 533-534.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري. ط: 1997. الإسكندرية. مصر. ص: 538.

هذا من حيث تعريف الحزب السياسي و لكن من ناحية أخرى من أين جاءت كلمة حزب هذا ما سوف نجيب عنه من خلال تطرقنا إلى مصادر الأحزاب.

الفرع الثاني

مصادر الأحزاب السياسية

إن كلمة حزب أو أحزاب ليست حديثة، فهي قديمة جداً، كانت تطلق على مجموعات متعددة من الناس، أطلقت على الرمز الذي كانت تتجمع حوله قادة المرتزقة، و على النوادي و اللجان التي كانت تعد الانتخابات المحصورة في الممالك الدستورية، و على التنظيمات الشعبية التي تسيطر على الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة، إلا أن هذه الكلمة لم تكتسب مدلولها العصري إلا منذ حوالي قرن من الزمن، و حتى أن الأحزاب السياسية بشكلها الحاضر لم تتمكن من الدخول إلى حياة الأمم إلا في أواسط القرن العشرين، و هذا يعود إلى ارتباط الأحزاب السياسية الوثيق بنمو الديمقراطية و بالتالي بالامتيازات البرلمانية، و هذه العلاقة بين الأحزاب و الأنظمة الديمقراطية النيابية أكد على ضرورتها معظم المفكرين⁽¹⁾.

و يرى بعض المفكرين أن الأحزاب نشأت نتيجة التضارب الطبيعي بين الذين يتمسكون بالقديم و الذين يتعلقون بالجديد، و يرى البعض الآخر أنه نتيجة الصراع بين الطبقات المختلفة و الحق أن إرادات الأفراد تتصارع، و يتخذ كل واحد مبدأ من المبادئ، و ينادي بهدف يسعى إليه و هو لاشك غير متمكن من بلوغ هدفه إلا إذا حصل على تأييد غيره من الجماهير، و لهذا يدعو إلى رأيه و يعلن عنه، و يكون مع غيره ممن يؤمنون بهذا الهدف و يسعون لتحقيقه⁽²⁾.

و لقد كان نشوء الأحزاب مرتبط بظهور البرلمانات، و هذا يعود لشعور أعضاء المجالس النيابية بضرورة تكتلهم من أجل الدفاع عن امتيازات هذه المجالس، إن لم نقول من أجل الحصول على المزيد من هذه الامتيازات. و مع اتساع الاقتراع الشعبي العام كانت حاجتهم إلى اللجان من أجل العمل لهم داخل صفوف الناخبين، و من هنا كان الربط بين نشوء الكتل البرلمانية و بين نشوء الأحزاب، إلا أن هذا لا يعني على الإطلاق أن قيام الحزب يفترض بالضرورة وجود كتلة نيابية، دون أن يكون من بين أعضائها أي نائب، و لهذا كان تقسيم الأحزاب من حيث نشأتها إلى أحزاب ذات أصول برلمانية و أحزاب ذات أصول خارجية أي غير برلمانية⁽³⁾.

(1) رياض الصمد: المؤسسات الاجتماعية و السياسية في الدولة الحديثة (النموذج اللبناني). ط 1978. ص: 129-130.

(2) محمود حلمي: المبادئ الدستورية العامة. ط 3 لسنة 1970 دار الفكر العربي، ص: 243.

(3) رياض الصمد: مرجع سبق ذكره. ص: 130.

المطلب الثاني

أنواع الأحزاب السياسية

عندما نشأت الأحزاب السياسية في بريطانيا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر كانت منقسمة إلى نوعين رئيسيين، أحزاب المحافظين من جهة، و أحزاب الأحرار من جهة أخرى. و أصبح ذلك هو الطابع المميز للأحزاب السياسية في أوروبا خلال ثلثي القرن التاسع عشر، ثم ظهرت الأحزاب الدينية و الأحزاب الاشتراكية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين.

فكانت المنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية في البداية بين الديمقراطيين (اللامركزيين) الذين يدافعون عن حقوق الولايات و الفيدراليين المؤيدين لزيادة سلطات الحكومة الاتحادية، الذين حل الجمهوريون (المركزيين) محلهم بعد ذلك. و في الوقت الحاضر يوجد أنواع عديدة من الأحزاب السياسية في دول العالم المختلفة كما توجد عدة تصنيفات فقهية لأنواع الأحزاب السياسية المعاصرة. فموريس ديفرجيه صنف الأحزاب السياسية ثلاثة تصنيفات وذلك بناء على اختلاف الأساس الذي قام عليه كل تصنيف.

أولاً: كان أول تصنيف هو تقريع الأحزاب السياسية إلى نوعين رئيسيين: يتمثل النوع الأول في أحزاب الإطارات (الكادرات) و هي التي ظهرت أولاً ثم تلاتها الأحزاب الجماهيرية.

و تبنت الهيكل التنظيمي أحزاب المحافظين و الأحرار في أوروبا في القرن التاسع عشر، و كذلك أحزاب الولايات المتحدة الأمريكية، و يتفرع هذا النوع إلى أحزاب الإطارات التقليدية من ناحية، و أحزاب الإطارات الجديدة التي تطورت في القرن العشرين من ناحية أخرى، حيث تحولت أحزاب الإطارات الأمريكية بعمق نحو نظام "الأولوية للانتخابات"، كما ابتكر الحزب العمالي البريطاني عام 1900 نوعاً جديداً من حزب الإطارات، حيث تكونت لجان الحزب من قيادات وظيفية، إذ أن اللجان الأساسية تشكلت من ممثلين للنقابات و التعاونيات، و الجمعيات الفكرية. بينما يتجسد النوع الثاني في أحزاب الجماهير الذي ابتدعت بناءها التنظيمي الأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين، ثم تحولت إلى أشكال مختلفة بواسطة الأحزاب الماركسية و الفاشية.

كما عملت بعض أحزاب المحافظين و الأحرار إلى الانتقال من هيكل حزب الإطارات إلى هيكل حزب الجماهير.⁽¹⁾

أما التصنيف الثاني للأحزاب للفقيه ديفرجيه فإنه تقوم على التفرقة بين نوعين من الأحزاب المباشرة و الأحزاب غير المباشرة.

(1) موريس دوفرجيه: المؤسسات السياسية و القانون الدستوري. الأنظمة السياسية الكبرى. ترجمة جورج سعد. ص: 70-73.

و يضرب مثلا للنوع الأول بالحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتألف من أفراد وقعوا على عريضة انضمام للحزب و يدفعون اشتراكا شهريا، و يحضرون بشكل منتظم اجتماعات شعبتهم المحلية، في حين يمثل النوع الثاني بحزب العمال البريطاني في سنة 1900، الذي تألف من النقابات و التعاونيات و الجمعيات، و التجمعات الفكرية، التي اتخذت من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك، و لم يكن للحزب أتباع و لا أعضاء سوى أعضاء تجمعات الأساس.

و مع ذلك، فإن حزب العمال البريطاني تحول خلال النصف الأول من القرن العشرين من حزب غير مباشر خالص إلى حزب مختلط، و تتفرع الأحزاب غير المباشرة إلى ثلاث فئات، الأحزاب الاشتراكية من ناحية و الأحزاب الكاثوليكية من ناحية أخرى، و أخيرا الأحزاب الزراعية⁽¹⁾ و هم أحزاب الخضر. بينما يتضمن التصنيف الثالث عند الأستاذ ديفرجيه ثلاثة أنواع من الأحزاب وهي الأحزاب السياسية و الأحزاب ذات الأغلبية و الأحزاب الكبيرة و الأحزاب الصغيرة.

و يقصد بحزب الأغلبية الحزب الذي يمتلك الأغلبية المطلقة في البرلمان، أو يجد نفسه قادرا على امتلاكها يوما ما بفعل الدور الطبيعي الذي تلعبه الأنظمة، و يلاحظ أن وجود الحزب صاحب الأغلبية أمر استثنائي للغاية في الأنظمة ذات التعددية الحزبية، في حين يكون وجودها عاديا في نظام الثنائية الحزبية.

أما الأحزاب الكبيرة فليس لها أمل في الحصول على الأغلبية المطلقة إلا إذا توفرت لها ظروف استثنائية لا تتوافق مع طبيعة النظام، و إذا تبوأ الحكم وحدها، فإنها لا تستطيع ممارسته إلا بموافقة و مساندة الأحزاب الأخرى، فهي لا تحكم -عادة- إلا بالمشاركة وسط حكومة ائتلافية، و يساعدها حجمها على أن تلعب دورا هاما داخل هذه التحالفات، فتحصل على الوزارات الأساسية و الوظائف القيادية، و إذا تواجدت هذه الأحزاب في المعارضة، فإنها تمارس دورا مؤثرا، يزداد قوة بتحالفها مع جيرانها.⁽²⁾

و أخيرا، فإن الأحزاب الصغيرة -على العكس- لا تستطيع أن تلعب إلا دورا مكملا سواء في الحكومة أو المعارضة، بحيث يتعين عليها أن تقتنع ببعض المقاعد الوزارية الثانوية، أو توجيه الانتقادات الأفلاطونية⁽³⁾. هذا بالنسبة لتقسيم موريس ديفرجيه للأحزاب، أما الفقهاء الآخرين فهناك من قسم أنواعها تبعا لأهدافها، و هناك من قسمها تبعا لبرامجها و هناك من قسمها تبعا لمرونتها، و في ما يلي تفصيل ذلك:

الفرع الأول أنواع الأحزاب تبعا لأهدافها

⁽¹⁾ M. DUVERGER : Ibid. P : 49.

⁽²⁾ M. DUVERGER : Ibid. P : 384.

⁽³⁾ M. DUVERGER : Ibid. P : 384.

قد يتكون الحزب على أساس ديني فيجمع طائفة من الأفراد يدينون بدين معين، و كان نظام الأحزاب الدينية أو الطبقات الدينية ظاهرة شائعة في جميع الحضارات القديمة، و كان اختلاف العقيدة الدينية في أوروبا في العصور الوسطى أساس إقامة أحزاب تهدف إلى الدعوة إلى سيطرة طائفة دينية معينة على الحكم، أو إقناع الحكام باعتماد ديانة معينة و التنكيل بمعتنقي الديانات الأخرى.

أما الأساس الواضح للتفرقة بين الأحزاب في معظم الدول الحديثة فهو أساس اقتصادي، فليس الخلاف بين حزبي العمال و المحافظين في بريطانيا، و الأحزاب الاشتراكية و غيرها في فرنسا و أحزاب اليمين و أحزاب اليسار في معظم الدول الحديثة، إلا خلافا حول النظام الاقتصادي الذي يجب أن يسود.

الفرع الثاني أنواع الأحزاب تبعا لبرامجها:

تختلف الأحزاب السياسية بحسب ما إذا كانت برامجها محددة مفصلة دقيقة، أو تتناول المسائل بصفة عامة دون تحديد و تفصيل إلى:

1. أحزاب تقوم على فقه معين، في هذه الحالة يقوم الحزب على أساس فلسفة معينة في الحياة يلتفتها لأعضائها و ترتفع عندهم إلى مصاف المعتقدات الدينية، فيؤمنون بها، و يعملون على حل مشاكل الحياة على ضوءها، و من هنا كانت قوة هذه الأحزاب و مصدر خطورتها في نفس الوقت، لأن إيمان الأعضاء الشديد بمبادئ الحزب يدفعهم إلى مقاومة ما عداها بشتى الوسائل⁽¹⁾.
2. أحزاب تقوم على اتجاهات عامة حيث تقوم على معالجة المسائل العامة التي تسترعي انتباه الجمهور و تتخذ في جميع المسائل اتجاها عاما معروفا كالاتجاه الاشتراكي أو الحرية الفردية. و لا تهتم هذه الأحزاب بالأمر الجزئية، و لكن تستمد قوتها من تجمع أعضائها على فكرة عامة، و لا تبلغ قوة حماس أعضاء الأحزاب ذات الفقه المعين.

الفرع الثالث أنواع الأحزاب تبعا لمرونتها

تنقسم الأحزاب السياسية إلى أحزاب مرنة و أخرى جامدة، و الحزب الجامد هو الذي يفرض نظاما دقيقا على أعضائه و على نوابه في البرلمان و على وزرائه في الحكومة بوجه خاص، أما الحزب المرن فيحتفظ أعضائه و نوابه بقسط من الاستقلال في الرأي.

الفرع الرابع

(1) محمود حلمي: المبادئ الدستورية العامة. ص: 244-245.

أنواع الأحزاب تبعا لديمقراطيتها و استبدادها

يكون تكوين الحزب ديمقراطيا إذا كان لأنصاره الحرية الكاملة في انتخاب قاداته عن طريق الاقتراع السري، و إذا كانت خطته و برامجه تقررها مؤتمرات عامة يمثل المندوبون فيها للأعضاء تمثيلا صادقا أما الأحزاب الاستبدادية فيختار فيها القادة عن طريق الاستخلاف في المدا رج الرئيسية، و عن طريق التعيين بواسطة الهيئة المركزية في النطاق المحلي، و ينفرد بتحديد خطة الحزب و برامجه زعماء الحزب وحدهم.

المبحث الثاني

الأنظمة الحزبية المعاصرة

درج كث ير من الكتاب على ت قسيم الأحزاب إلى نظام تعدد الأحزاب، و نظام الحزبين، و نظام الحزب الواحد، و سنتناول بشيء من التفصيل لهذه النظم.

المطلب الأول

نظام الحزب الواحد

هو التجديد الذي جاء به القرن العشرين في وسائل الحكم، و بمقتضاه يحتكر حزب واحد تمثيل الشعب لأن الحزب الواحد ينقل إلى الإطار الدكتاتوري مؤسسة الحزب السياسي التي تمت أولا في إطار الديمقراطية الليبرالية، و الحزب الواحد هو تنظيم يضم مواطنين يحملون الأيدولوجيا نفسها و الأهداف السياسية نفسها، يقدم مرشحين للانتخابات و يؤطر المنتخبين، لكن هذا الحزب هو واحد أي أنه يحتكر التمثيل السياسي، إذ أنه لا يسمح بنشاط أي حزب آخر، إن منظومة الحزب الواحد تميز الدكتاتوريات الحديثة، و قد تمت تقريبا في الفترة الدكتاتورية الثورية للاتحاد السوفيتي و الدكتاتورية المحافظة لإيطاليا الفاشية، في كلا الحالتين، تم إرسالها تجريبيا و ليس تطبيقا لنظرية مسبقة.

حسب موريس ديفريجة يمكن تصنيف الأحزاب الواحدة الثورية إلى صنفين: الأحزاب الشيوعية و الأحزاب الأخرى، الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي كان بمثابة موديل نوعا ما، ليس فحسب للأحزاب الشيوعية، إنما للأحزاب غير الشيوعية أيضا.

الفـرـع الأول الأحزاب الشيوعية

تتحد الأحزاب الشيوعية في آن واحد بالتنظيم و بالأيدولوجيا، و هي متجانسة تقريبا رغم بعض الخصوصيات المحلية، لقد امتدت بنية الحزب الشيوعي السوفيتي لتشمل كل الأحزاب الشيوعية في العالم ابتداء من عام 1924⁽¹⁾ و بذلك هيمن الحزب الشيوعي في -الاتحاد السوفيتي سابقا- على الأحزاب الشيوعية الأوروبية، و أصبحت تدور في فلكه، فارضا عليها هيكلته⁽²⁾

و تمتاز الأحزاب الشيوعية بقيامها على أساس الفلسفة الماركسية، و هذه الفلسفة ترى أن تعدد الأحزاب ليس إلا صدى لانقسام المجتمع البرجوازي إلى طبقات، فيكون من الطبيعي أن يتخذ الأفراد الدين ينتمون⁽³⁾ إلى طبقة معينة من حزب معين للدفاع عن مصالحهم، و لما كانت الفلسفة الماركسية تستهدف القضاء على جميع الطبقات غير الطبقة العاملة، فإن سبيلها الرسمي إلى ذلك هو إقامة ديكتاتورية البروليتاريا المعروفة، و طليعة البروليتاريا هو الحزب الشيوعي، الذي ينطوي تحت لوائه أكثر العناصر الثورية و إيمانا بالمذهب الماركسي، و مثل هذه الفلسفة تأبى بطبيعة الحال قيام تنظيمات سياسية معارضة، و معلوم أن الحزب الشيوعي يقوم على فلسفة متكاملة. و يطلب من أعضائه طاعة عمياء، و التزاما بالغ القسوة، يتمثل في حركات التطهير المتتالية، و في شروط الانضمام بالغة الصرامة.

و هذا النظام القائم على الحزب الواحد، يعتبر من التطبيقات المألوفة في النظام النيابي، فالحزب هو الذي ينتقى المرشحين في كافة المجالات، و يقدم مرشحا واحد ليس أمام الناخبين إلا أن يقبلوه أو أن يرفضوه، و الحزب هو الذي يختار أعضاء الحكومة، و كبار أعضاء الجهاز التنفيذي في كافة المجالات و الحزب هو الذي يسيطر على الصحافة و أجهزة الإعلام، و الحزب هو الذي يرسم خطط الدولة في كافة المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ... الخ.⁽¹⁾

الفرع الثاني

الأحزاب غير الشيوعية

يوجد أيضا بعض الأحزاب الواحدة غير الشيوعية، هذه هي حالة الحزب الجمهوري للشعب الذي أنشأ في تركيا على يد كمال أتاتورك، في الفترة ذاتها تقريبا، التي أصبح فيها الحزب الشيوعي السوفياتي و الحزب الفاشي الإيطالي أحزاب واحدة، لم يكن حزب اشتراكي، بل كان أتاتورك يريد إنشاء ديمقراطية ليبرالية حديثة و ليس نظاما اشتراكيا. لم يكن ليفكر بتأميم وسائل الإنتاج بل فقط في إقامة رقابة الدولة عليها،

(1) موريس ديفريجه: المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، مرجع سابق، ص: 417-418.

(2) محمد ارزقي نسيب: أصول القانون الدستوري و النظم السياسية، ج: 2 أسلوب ممارسة الحكم في الدولة المعاصرة ط: 1999-2000، ص: 98.

(3) سليمان محمد الطماوي: السلطات الثلاث في الدساتير العربية و في الفكر السياسي الإسلامي، ط: 5 لسنة 1986

مطبعة جامعة عين شمس، مصر ص: 639-640

(1) سليمان محمد الطماوي: السلطات الثلاث، مرجع سابق، ص: 640.

إن بنية حزبه كانت أكثر ليونة من بنية الأحزاب الشيوعية، كان حزب كوادر أكثر منه حزب جماهيرياً، لم يكن النظام الداخلي صارماً، كما كانت تظهر عدة اتجاهات متنوعة بعد 1950 قامت الثنائية الحزبية في تركيا إثر انشقاق الحزب الجمهوري للشعب إلى اتجاهين رئيسيين و لقد تم تقليد المنظومة الأتاتوركية في المكسيك و في بلدانا أخرى⁽²⁾ لكن نظام الحزب الواحد لا يعني بالضرورة تواجد أحزاب إلى جانب الحزب الحاكم، لأنه إذا كان بإمكاننا أن نجد بعض الأنظمة الحزبية التي تعتمد نظام الحزب الواحد، قد منعت وجود أحزاب أخرى إلى جانبها فبإمكاننا أيضاً أن نجد بين هذه الأنظمة من أبقى على وجود بعض الأحزاب إلى جانب الحزب الحاكم كما هو الحال في سوريا، و لكن هذا لا يعني بأن النتيجة على مستوى الحكم تكون واحدة، و هي دمج السلطات⁽³⁾ بيد واحدة، و لهذا فإننا سنميز بين نظام الحزب الواحد الجامد و نظام الحزب الواحد المرن.

أ. نظام الحزب الواحد الجامد: إن هذا النوع من الأنظمة الحزبية يتبنى

قواعد جامدة تمنع ليس فقط وجود بعض الأحزاب إلى جانبه، و إنما تمنع وجود تيارات و نزاعات داخل الحزب أيضاً، و من الأمثلة على ذلك الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي سابقاً.

ب. نظام الحزب الواحد المرن: و بذلك فهو ليس نظام جامد لكون هذا

النوع من الأنظمة الحزبية تسمح ليس بتعدد الاتجاهات و التيارات داخل الحزب الواحد و حسب و إنما بقيام أحزاب ثانوية إلى جانب الحزب الحاكم.

كما لا ننسى عند حديثنا عن الحزب الواحد أن نذكر الأحزاب الفاشية و النازية،

و هذه نظم تنكر الديمقراطية صراحة، و تتجه إلى تقديس الزعيم، و التي تقوم أساساً على أن الأحزاب و التنظيمات الشعبية، هي مجرد أدوات يستعملها الشعب -صاحب السلطة الأوحده- لممارسة سيادته. و هناك إجماع في العالم الآن، على أن الفاشية و ربيبتها النازية هي مرض أصاب بعض الشعوب في أعقاب الحرب العالمية الأولى لما عانت من أهوال⁽⁴⁾.

المطلب الثاني

الثنائية الحزبية

تعنى الثنائية وجود حزبين رئيسيين يسيطران على الساحة السياسية، بحيث يتمكن أحدهما من الفوز بأغلبية أصوات الناخبين و يشكل الحكومة بمفرده، ثم يحدث التناوب بين هذين الحزبين الكبيرين على المدى الطويل. و مع ذلك، فإن نظام

⁽²⁾ موريس ديفرجيه: المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، مرجع سابق ص: 417-418.

⁽³⁾ رياض الصمد: المؤسسات الاجتماعية و السياسية في الدولة الحديثة، مرجع سابق ص: 160.

¹ سليمان الطماوي: السلطات الثلاث. مرجع السابق، ص: 640.

الحزبين لا يمنع من وجود حزب ثالث أو أحزاب أخرى بجوار الحزبين الرئيسيين، و لكن هذا الحزب أو هذه الأحزاب تكون صغيرة الحجم، قليلة التأثير في الساحة السياسية. إذ أنه من الممكن أن يظهر حزب ثالث يدخل حلبة المنافسة على الحكم و ينتزع الصدارة من الحزبين الرئيسيين، و لكن لفترة زمنية مؤقتة تعود الأوضاع بعدها إلى سابق عهدها من سيطرة حزبين كبيرين على الميدان السياسي و يرجع ذلك إلى أن الأمر سينتهي بالحزب الثالث إما إلى التقهقر إلى الوراء نتيجة وقوعه بين فكي الحزبين الكبيرين التقليديين، و إما التقدم إلى الأمام ليطيح بأحد الحزبين القديمين و يحتل موقعه².⁽²⁾ و يعتبر النظام الإنجليزي خير مثال على الثنائية الحزبية، إذ نجد في إنجلترا حزبي المحافظين و العمال داخل البرلمان يتنازعان الأغلبية فيه مع وجود حزب الأحرار كحزب ثالث، غير أن الحزب الأخير ليس من القوة التي تجعله قادرا وحده على الفوز بعدد من المقاعد البرلمانية تؤهله لتشكيل حكومة تنال رضا البرلمان وقت التصويت على قراراته. و لذلك يقال أن الحزب الصغير و إن كان يعتبر حزبا سياسيا إلا أنه ليس حزب حكم لأنه لا ينتظر له أن يحصل على الأغلبية التي تمكنه من أن يكون صاحب الوزارة. و يحقق نظام الحزبين الكبيرين بعض المزايا، كما أن له بعض العيوب.

أما المزايا فتوجز فيما يلي:

1. الثنائية الحزبية تمكن هيئة الناخبين أبناء الشعب من اختيار أعضاء البرلمان و أعضاء الحكومة في عملية انتخاب واحدة، و بالتالي يحقق الديمقراطية على نحو أفضل و يحول دون تحول البرلمان إلى حكم الأقلية³³.

2. تضمن الثنائية الحزبية الثبات للحكومات و الاستقرار الوزاري أطول فترة ممكنة لأنه يتفادى تشكيل الحكومات الائتلافية و التي لا تخفي أضرارها، و من شأن هذا الثبات النسبي للحكومة أنه يضيف وضوحا على السياسة الحكومية، إذ يكون النظام السياسي مفهوما لدى الناخبين أبناء الشعب.

أما العيوب المنسوبة إلى الثنائية الحزبية فيمكن إجمالها فيما يلي :

1. أن تمثيل الرأي العام داخل البرلمان يصبح غير معبر عن كل الاتجاهات الموجودة عند أفراد الشعب لأنه إلى جانب الاتجاهين الرئيسيين اللذين يمثلها الحزبان الكبيران، توجد اتجاهات جانبية أخرى لطوائف من الشعب لا تجد من يعبر عنها في ظل هذا النظام.

2. يجحف هذا النظام بالأحزاب الصغيرة نتيجة نظام الاقتراع بالأغلبية و الذي يعتبر مكملا لهذا النظام، فعلى سبيل المثال في 10 أكتوبر سنة 1974 حصل حزب الأحرار في إنجلترا حزب ثالث على 13 مقعد في البرلمان مع أن خمسة ملايين و

² عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري، المرجع السابق، ص: 544.

³ عصام أحمد عجيلة/ محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، طبعة 5 لسنة 1412هـ - 1996 م دار النهضة العربية القاهرة

مصر، ص: 76.

نصف تقريبا من 40 مليون أدلوا بأصواتهم لصالحه، و هي نتيجة مجحفة إذ لا تتناسب المقاعد البرلمانية مع الأصوات الهائلة التي حصل عليها الحزب من الناخبين.⁽¹⁾

المطلب الثالث

التعددية الحزبية

توجد التعددية الحزبية في كل دولة بها نظام حزبي يتضمن ثلاثة أحزاب فأكثر، كما هو الشأن في دول أوروبا الغربية. و يتعين التفرقة بين تعدد الأحزاب، و تعدد الآراء و الاتجاهات السياسية، إذ أن تعدد الأحزاب يعني وجود أكثر من حزبين سياسيين، قد تكون ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك، بحيث ينطبق على كل منها تعريف الحزب السياسي، كتجمع سياسي منظم له برنامج و أعضاء و سعيه إلى الوصول إلى السلطة و المشاركة في الحكم.

أما تعدد الآراء و الاتجاهات بين جماعات غير منظمة تتصف بالتأقبت، فهذا يمثل المرحلة السابقة على نشأة الأحزاب بالسياسية.⁽²⁾

و حجة الدول في تبني التعددية الحزبية أنه ما دام الحكم للشعب، فإن لكل جماعة منه أن تعتنق ما تشاء من آراء، و أن تدافع بالطرق القانونية. عن معتقداتها، و أن تحاول أن تكتسب الأناصير و أن تصل إلى مقاعد الحكم.⁽³⁾

و قد ساعد على تعدد الأحزاب في الدولة الأخذ بنظام التمثيل النسبي في الانتخاب و تمثيل الأقليات السياسي، إذ بمقتضى هذا النظام الانتخابي تضمن أي جماعة سياسية أن تحصل على من يمثلها في المجالس النيابية.

و يبدو من الناحية النظرية أن نظام تعدد الأحزاب هو أقرب النظم إلى الديمقراطية الصحيحة، غير أن نتائج العملية غير مرضية، أهمها:⁽⁴⁾

أولاً: ضعف الحكومات و قصر عمرها: ذلك أن تعدد الأحزاب يتعذر معه أن تظهر بالأغلبية في البرلمان، و بالتالي لا يمكن لأي حزب منها أن يشكل الحكومة بمفرد، و من ثم تكون الوزارات عادة وزارات ائتلافية، تشكل الوزارة فيها من عدة أحزاب متقاربة في المبادئ، تتفق عادة على برنامج معين لتنفيذه، و تظل الوزارة في الحكم طالما ساندتها الأغلبية البرلمانية، و لكن الملاحظ عادة أن هذه الحكومات قصيرة العمر، لعدم الانسجام بين أعضائها، كما أنها حكومات ضعيفة بعكس الحكومات الحزبية المتجانسة القوية، التي تستند إلى أغلبية برلمانية مستقرة تؤيدها، و حيث نجد رئيس الحكومة عادة هو رئيس الأغلبية البرلمانية، و بهذا يكون الانسجام متحققا بين

(1) عاصم احمد عجيلة/ أحمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، المرجع السابق، ص: 76-77.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري، المرجع السابق ص: 549.

(3) سليمان محمد الطماوي: السلطات الثلاث، المرجع السابق ص: 634.

(4) محمود حلمي: المبادئ الدستورية العامة، المرجع السابق ص: 250-251.

البرلمان⁽²⁾ و السلطة التنفيذية، و لقد تجلى عيب تعدد الأحزاب بصورة واضحة في فرنسا في ظل الجمهوريتين الثالثة و الرابعة، حيث لم تكن الوزارة تمكث في الحكم إلا شهورا معدودة، و لم تكن تستطيع أن تتخذ قرار هاما إلا بعد مشاورات معقدة و مملة في كثير من الأحيان، و لهذا صمم الجنرال ديغول على مقاطعة الحكم حتى يعدل الدستور، و نظام الانتخاب، و نجح فعلا في إسقاط الجمهورية الرابعة و إقامة الخامسة التي ارتبطت باسمه، و التي نجحت في توفير الاستقرار الوزاري لفرنسا بعد سنوات طويلة من عدم الاستقرار و الاضطراب.

ثانيا: ميل الأحزاب في هذا النظام لأن تصبح أحزاب جامدة، و يقصد بالأحزاب الجامدة تلك التي تفرض على أعضائها درجة شديدة من الطاعة و الالتزام، فيخضع النائب في ممارسة عمله لا لاقتناعه الشخصي و ضميره، بل لما يصدره الحزب من توجيهات، و من ثم فإن العمل البرلماني، في هذا النظام ينتقل عمليا إلى اللجان العليا للأحزاب، و هي هيئات غير مسؤولة، كما أن عملها يتسم بالسرية، و لا يطلع عليه الجمهور، و لا يقتصر هذا الخضوع على النواب، بل أنه يمتد إلى الوزراء أنفسهم، فإذا ما ولى أحدهم الحكم، فإنه يلتزم مقدما بتنفيذ إرادة الحزب الذي رشحه لشغل المنصب، و من ثم يسارع إلى ملئ المناصب الرئيسية في وزارته من أنصار هذا الحزب و مؤيديه، مما أدى إلى تنازع الأحزاب على الوزارات الرئيسية، و كثيرا ما يؤدي إلى تعطيل تشكيل الوزارات مدة طويلة⁽³⁾.

المبحث الثالث

العلاقة بين الأحزاب و السلطة

المطلب الأول

ضرورة وجود الأحزاب في السلطة

رغم أن الأحزاب السياسية ليست ركنا من أركان النظام الديمقراطي النيابي، و لا تعتبر عنصرا من عناصره - كما نعلم - فإن أهمية الأحزاب السياسية في هذه النظم الديمقراطية - سواء كانت برلمانية أو رئاسية أو مجلسية - تزايدت بمرور الزمن حتى أصبحت ضرورية في الوقت الحاضر⁽¹⁾.

فالأحزاب السياسية في المجتمع الحر تتمسك بالمفاهيم الديمقراطية لسيادة الشعب، و حكم الأغلبية و المساواة السياسية، و للمبادئ الأخرى التي تستجيب للرأي

(2) سليمان محمد الطماوي: نفس المرجع السابق. ص: 635.

(3) سليمان محمد الطماوي: نفس المرجع السابق. ص: 635.

(1) عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري. المرجع السابق، ص: 552.

العام و التي تعمل على بناء رأي الأغلبية، أما العلاقة بين الأحزاب و هذه المفاهيم فهذا ما يختلف بشأنه الفلاسفة و الساسة.

و الواقع أن الحجج المؤيدة و المعارضة لنظام الأحزاب نجد أن كلا منها ينطوي على قدر من الصحة و لكن معظم دول العالم تأخذ بالنظام الحزبي، و كان لابد من وجود أجهزة كفيلة بكسب أصوات الناخبين، و الأحزاب لها فضل وضع حد أدنى من الرتبة و النظام وبما يتفق و متطلبات الانتخابات و الجهاز الذي لا يستغني عنه لمباشرة هذه الوظائف هو الحزب السياسي الذي من خلاله تعطى لغالبية السكان فرصة الفوز بالسيطرة على الحكومة و التعبير عن آرائها بوضعها سياسات رسمية، و تظل الأحزاب السياسية شيئاً لا يمكن الاستغناء عنه، لأنها على الأقل تجتذب مزيداً من الآراء للتأثير على السياسة أكثر من أية جماعة أخرى، و مهما تكن أخطاء الأحزاب فإنها أدوات كبرى تساهم في تطوير الديمقراطية الحديثة، فالفرد يحتاج إلى مؤسسات لكي يمارس حقوقه من خلالها، و يجب أن تلعب الأحزاب دوراً حيوياً في تنوير الرأي العام و في مراقبة تصرفات قاداتهم وفقاً للمثل الأعلى الديمقراطي، و تقوم الأحزاب بربط الجماعات المنظمة التي تضم رأي الأغلبية و رأي الأقلية بالسلوك المسؤول للحكومة، و تحدد الأحزاب أدوار محددة لكل من هذه الجماعات فإن المواطنين بدون أحزاب يصعب عليهم أكثر إذا ارتبط الاختيار بتأييد سياسات عامة معلنة من قبل المرشحين، و أن غياب الأحزاب السياسية يجعل من العسير على الناخبين تأييد الزعماء أو العمل على خذلانهم، و لهذا السبب يكون من الصعب تحديد المسؤولية من غياب الأحزاب السياسية و بدونها يعجز الناخب العادي عن التعبير عن رضائه أو سخطه وقت الانتخابات⁽¹⁾.

فالأحزاب السياسية تمثل إحدى الهيئات الرئيسية المعبرة عن الرأي العام و العاملة على تكوينه، و أنها قادرة على تحمل مسؤولية الحكم بأكبر قدر من الكفاءة و حسن الأداء بما يؤدي إلى تطوير المجتمع و النهوض به. و ترجع أهمية الأحزاب السياسية في السلطة إلى أنها تقوم بالوظائف التالية:

الفرع الأول الرقابة على الصراع من أجل السلطة

الوظيفة الأساسية للحزب السياسي هو الرقابة على الصراع من أجل السلطة و توجيهه، و من هذه الوظيفة تندبثق الوظائف الأخرى كلها بطبيعة الحال، و إن الصراع من أجل السلطة السياسية و الامتيازات و الحصانات التي يمكن جعل السلطة السياسية

لمعاصرة. رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعة القاهرة. 1987. ص: 548.

تنتجها، سوف تمضي قدما من غير كلل. و أن واحد من طموحات الديمقراطية هو جعل هذا الصراع يدور جهارا بقدر المستطاع، و أن الغاية الكبرى للأحزاب السياسية هو وضع هذا الصراع تحت الرقابة، أي جعله يدور في إطار المؤسسات عن طريق التنظيم و توجيهه من خلال الانتخابات و إعلانها عن طريق البرامج الحزبية

الفرع الثاني

تكوين و توجيه الرأي العام⁽²⁾

إن الحزب يقوم بعدة مهام و أولى هذه المهام، هي ما يقع على عاتق الحزب من ضرورة توجيه المواطن الفرد، و إنماء الشعور لديه بالمسؤولية، و على الأخص تلقينه أن مصالحه الفردية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة العامة، فنادرا ما تصادف هذا الشعور لدى الأفراد، و لذلك يقع على عاتق الحزب تنمية هذا الشعور لدى المواطنين، و ذلك بإضفاء صيغة سياسية على مطالب هؤلاء و صياغة آمالهم الفردية صياغة عامة. و يتعين على الحزب في هذا الصدد، أن يعمل على مزج المطالب الفردية و الخاصة بمقتضيات المصلحة العامة، و بالطبع لا يمكن للحزب أن يقوم بهذه المهمة بمجرد الاستجابة إلى رغبات المواطنين و لكن على الحزب أن يقوم بترجمة هذه الرغبات إلى برنامج عمل محدد يأخذ في الاعتبار الظروف الواقعية التي يباشر الحزب فيها نشاطه⁽¹⁾ و هنا يتعين على الحزب أن يمد مهمته من توجيه المواطنين إلى توعيتهم بالمشاكل و إطلاعهم على حقيقة الأمور. و إذا كان الحزب يعمل على تكوين، و توجيه الرأي العام، فإنه لا يقوم بهذا العمل إلا من أجل استخدام هذه القوى المؤثرة، سواء في تأكيد مكانة الحزب و سيطرته على السلطة إذا كان الحزب حاكما أو من أجل استخدام هذه القوة (قوة الرأي العام) للضغط على الحكومة إذا كان الحزب في المعارضة. و لكن أيا كان الأمر، فإن استخدام الأحزاب لقوة الرأي العام يحقق فائدة لا يمكن أن تتحقق بدون الأحزاب. إذ أن استخدام الأحزاب لهذه القوة يدفعها إلى التعبير عن رغبات الجماهير، فبدون الأحزاب لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنفسا لها و أن تصل إلى أدنى السلطات الحاكمة، و لا يتصور أن يكون بمقدور المواطن التأثير على المسائل المتعلقة بالحياة العامة بالفرد المنعزل عن أقرانه من أعضاء الجماعة لا تأثير له، حتى لو مارس حقوقه (خاصة حق التصويت)⁽²⁾.

الفرع الثالث

التصدي للاستبداد الحكومي

(2) كريم أحمد يوسف كشاكش: نفس المرجع السابق. :539.

(1) نبيلة عبد الحليم كامل: الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. ط: 1982، دار الفكر العربي القاهرة ص:95.

(2) نبيلة عبد الحليم كامل: نفس المرجع السابق. ص:98.

تتصدى الحكومة بحذر وحيطة و عادة ما تكون حكومة الأغلبية في ظل وجود الأحزاب المعارضة تتصيد لها الأخطاء لكشفها أما الشعب، لأن كل حزب يريد أن يصل إلى السلطة و يظفر بأغلبية حوله، و يدفعه هذا التصدي للحكومة و كشف أخطائها و إظهار عوراتها حتى تنتقص شعبيتها و تخسر السلطة، و من هنا كان على السلطة أن تتصرف بحذر و تسعى في برامجها و عملها لصالح الشعب و الدولة⁽³⁾.

الفرع الرابع

تنشيط الحياة السياسية في الدولة

تقوم الأحزاب بدور التثقيف و التوعية و التنوير من خلال المحاضرات و الندوات و المناقشات و التدريس لفئات معينة من الشعب، كما تقوم الأحزاب بالمساهمة في تنمية الاتجاهات و البرامج الاجتماعية و الاقتصادية اللازمة للتقدم الوطني و قيادة الجماهير لتنفيذها و ذلك بالإضافة إلى إقامة حوار يسمح للجماهير بالاختيار بين البرامج و الاتجاهات المختلفة كما يعتبر وجود الأحزاب ضروريا لتأكيد المعارضة و إمكانية التعبير السلمي للحكام، و لولا الأحزاب لأصبحت المعارضة مجرد رد فعل فردي⁽¹⁾.

المطلب الثاني

انتقادات حول التعددية الحزبية

إذا كانت الأحزاب السياسية قد أصبحت ضرورة من ضرورات الحياة السياسية في النظم الديمقراطية بالنظر إلى الأهمية البالغة للدور الذي تلعبه، و مع ذلك فإن هناك حسنات أو مزايا يحققها وجود الأحزاب السياسية، و في المقابل هناك عيوب أو مساوئ تنسب إلى الأحزاب السياسية.

الفرع الأول

إيجابيات الأحزاب السياسية

(3) محمد نصر مهنا: نظرية الدولة و النظم السياسية. لسنة 1999 المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة، الإسكندرية مصر ص:

290-289.

(1) محمد فايز عبد أسعيد: قضايا علم السياسة العام. الطبعة 2 لسنة 1986، دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت، لبنان، ص: 88.

يرى المؤيدين لنظام الأحزاب السياسية أن الأحزاب بوجه عام أمر لا مفر منه في العصر الحديث، فهو يحقق غايات كثيرة و أهداف كبرى يصعب تحقيقها بدونها وهي:

أولاً: تعتبر الأحزاب السياسية حلقات اتصال بين الدولة و المواطنين، إذ تقوم بمأ الفراغ الموجود بينهما. و تتحقق هذه الفائدة عن طريق الحوار بين أحزاب المعارضة و الحزب الحاكم الذي يتم في النظم الديمقراطية، لمناقشة السياسة العامة للحكومة و انتقادها، و عرض المشاكل التي يعاني منها أفراد الشعب و المشاركة في البحث عن حلول لها⁽²⁾

و بطبيعة الحال سيسعى حزب الأغلبية -بما في وسعه من جهد- لنفاذي تعرضه لهجوم من المعارضة قد يكلفه تخليه عن السلطة، بل من المتصور تحقيق حزب الأغلبية مطالب المعارضة في محاولة منه للحد من انتقاداتها و ما قد تلقاه من قبول لدى الرأي العام. و تعقب المعارضة لتصرفات الحزب الحاكم يعد ضمانة أساسية لمنع الاستبداد بالرأي، و فرض رؤية الفئة الحاكمة و حجب ما عداها من الرؤى⁽¹⁾

ثانياً: الأحزاب هي مدارس الشعوب، ذلك أنها تعمل بوسائلها على توضيح مشاكل الشعوب، و بسط أسبابها و اقتراح وسائل حلها، و من كل هذا تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة، و الحكم عليها حكماً أقرب إلى الصحة، و لا شك أن تلك المهمة تغدو شاقة بل و شبه مستحيلة بغير التنظيمات الشعبية السياسية و أشهرها الأحزاب. و لا تقتصر مهمة الأحزاب السياسية على أنها مدارس للشعب في عامته، بل أنها تساعد كذلك على تكوين نخبة ممتازة يعهد إليها بالحكم إذا ما ظفر الحزب بالأغلبية⁽²⁾

ثالثاً: تساهم الأحزاب بدورها في تكوين الرأي العام، فالتنافس بين الأحزاب و تحليل الواقع و كشف سلبياته و بيان أوجه علاج قصوره، يوسع رؤية الأفراد للقضايا محل الخلاف بما يمكنهم من الوقوف على أبعادها و تقييم مدى سلامة الحلول المقترحة لها⁽³⁾

رابعاً: الأحزاب السياسية معاهد سياسية لتخرج القادة و الزعماء، و هؤلاء يتمتعون بقدرات القيادة و الخبرة في الشؤون العامة، و الحنكة في الاتصال بال جماهير.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري. المرجع السابق ص:554.

(1) فتحي فكري: القانون الدستوري. الكتاب الثاني: النظام الحزبي - سلطات الحكم في دستور 1971. ط: 2000 دار النهضة العربية، ص:18.

(2) سليمان محمد الطماوي: السلطات الثلاث. المرجع السابق، ص:632-633.

(3) فتحي فكري: مرجع السابق ذكره. ص:18-19.

و هذه الميزة لها أهمية كبيرة في توفير أجيال متلاحقة من الأشخاص الذين يتمتعون بالكفاءة لتولي المراكز الهامة في الدولة، و الاضطلاع بالمهام الوطنية الكبيرة، فلا تحدث مشاكل على الإطلاق عند تغيير الأشخاص الذين يديرون دفة الحكم في الدولة⁽⁴⁾

و هذا الدور المنوط بالأحزاب السياسية يجعلها مدارس لتعلم ممارسة السلطة، و لما كانت ممارسة السلطة تحتاج إلى صفات تتوفر في كل شخص، فلا بد من وجود جهاز لانتقاء العناصر المؤهلة لتلك الممارسة و لا يوجد من هو أكثر قدرة على عملية الانتقاء من الأحزاب.

خامسا: الأحزاب السياسية عنصر من عناصر الاستقرار في الحياة السياسية في الدولة فالأفراد يذهبون و الحكومات الحديثة قصيرة العمر، و كثير من المشروعات و الأهداف الاجتماعية تحتاج إلى زمن طويل كي تخرج إلى حيز التنفيذ، و لا يكفي فيها مجهود فرد واحد بل يقتضي إنجازها تضافر جهود أفراد كثيرين متضامنين يعملون باستمرار لتحقيق ذلك الهدف، و هذا في الحقيقة أهم أسباب وجود الأحزاب السياسية و التنظيمات الشعبية، لأن هذه المنظمات الدائمة، المكونة من أفراد عديدين هي التي تعمل باستمرار و بلا كلل و بطرق شرعية لتحقيق أهداف يعجز عن تحقيقها جهود فرد أو أفراد قلائل، فإذا وصل الحزب -أو التنظيم الشعبي- إلى مقاعد الحكم، لا يتحمل المسؤولية فرد معين، و إنما يتحملها الحزب في مجموعه⁽¹⁾.

الفرع الثاني

سليات الأحزاب السياسية

رغم الحسنات و المزايا التي يحققها وجود الأحزاب السياسية، فقد برزت عيوب و مساوئ الأحزاب السياسية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

أولا: الأحزاب تفتت وحدة الأمة

فالحزبية تؤدي إلى تصدع الوحدة الوطنية بدلا من أن يكون أبناء الشعب الواحد جميعا صفا واحدا، لأن وجود الأحزاب المتعددة تخلق الانقسام بين طبقات الشعب، و تمزق صفوفه فالأحزاب تجعل من أهله شيئا كل حزب بما لديهم فرحون، فلا يترتب على وجود الأحزاب حينئذ كما يقولون سوى خطوة إلى الأمام و خطوتين إلى الخلف. و تتضح وجهة هذا النقد في البلاد الحديثة العهد بالديمقراطية، و التي لم تألف بعد معارضة الفكرة بالفكرة⁽²⁾ فيتحول المسرح السياسي إزاء ذلك إلى ميدان للصراع بين

(4) عبد الغني بسيوني عبد الله: نفس المرجع السابق. ص: 554-555.

(1) سليمان محمد الطماوي: السلطات الثلاث. المرجع السابق، ص: 633.

تلك الأحزاب ذات الإيديولوجيات المختلفة، و هي ما يفضي إلى أن تختفي روح الوحدة، ليطفوا على السطح داء التفرقة بين أبناء الأمة.⁽³⁾

ثانياً: الأحزاب تفسد الديمقراطية

إن الأحزاب السياسية تجعل الأنظمة الديمقراطية أنظمة جوفاء، ذلك لأن الأحزاب تقوم باختيار مرشحيها في الانتخابات النيابية، و تعمل على مساندةهم في المعركة الانتخابية بوسائل الدعاية الانتخابية المختلفة التي تنفق عليها مبالغ مالية طائلة، و عندما يفوز هؤلاء المرشحين في الانتخابات و يصبحون نوابا في البرلمان فإنهم يخضعون لتوجيهات الحزب و تعليماته و يلتزمون بمواقفه المعلنة إزاء المسائل العامة المطروحة للمناقشة.⁽¹⁾ و هكذا تنعدم حرية النائب، فيذهب إلى البرلمان، و هو يعلم سلفا في أي جانب سيكون صوته، و تصبح المناقشات الدائرة تحت قبة البرلمان خطبا منبرية، و مبارزة كلامية لا طائل من ورائها، لأنها لن تغير من مصير التصويت، فقد انفق على هذا المصير مقاما، و لقد صور أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني هذا الوضع في أسلوب ساخر - لكنه معبر - حيث يقول: " لقد سمعت في مجلس العموم البريطاني كثيرا من الخطب التي غيرت رأيي، و لكنني لم أسمع خطبة واحدة غيرت صوتي". و على هذا الأساس تصبح السلطة الحقيقية مركزة بين الهيئات الرئاسية لكل حزب، فهي التي تحدد موقفه من مشاكل الدولة، ثم تحدد لممثلي الحزب في البرلمان خطة يسرون عليها بحيث لا يحيد عنها إلا من اعتزم الاستقالة من حزبه، و هكذا يصبح النائب ممثلا لحزبه لا للشعب أجمعه.⁽²⁾ و لعل الذي يدفع النائب إلى تأييد سياسة حزبه و إن خالفت قناعاته ما أشار إليه بعض من أن النائب إذا فقد عضويته في الحزب، فإنه من المتعذر عليه الحصول على كرسي البرلمان (فالناخب) لم يعد يعطي صوته لمرشح، و إنما يعطيه لحزب معين، الأمر الذي يجعل خوض المعركة الانتخابية على أساس شخصي و مستقل عن الأحزاب أمرا لا جدوى من ورائه و لا نتيجة، و مرة أخرى يكشف التحليل أن الأمر لا يشكل عيبا ذاتيا في نظام التعددية الحزبية، فمن ناحية يمكن التغلب على الوضع السابق إلى حد كبير بإعطاء النواب بعض الحرية إلا فيما يتصل بالمبادئ الرئيسية التي تمس الفلسفة التي يقوم عليها الحزب، أو التنظيم⁽³⁾ السياسي - الذي ينتمي إليه النائب - فهنا يحق للحزب أن يطلب من ممثليه قدرا من الطاعة - أو الالتزام بلغة العصر هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فإن علاقة النائب بالحزب لا يحكمها مجرد عضويته للحزب، فللنظام الانتخابي دور لا يمكن إغفاله في هذا

(3) فتحي فكري: القانون الدستوري. المرجع السابق، ص: 9-10.

(1) عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري. المرجع السابق، ص: 556.

(2) سليمان محمد الطماوي: نفس المرجع السابق. ص: 630.

(3) فتحي فكري: القانون الدستوري. المرجع السابق ص: 13-14.

الصدد، فكلما كان النظام الانتخابي يتيح الفرصة لتكوين شخصية النائب كلما أزداد استقلال النائب في مواجهة الحزب، و العكس بالعكس⁽⁴⁾.

ثالثاً: الأحزاب تشوه الرأي العام

تتنافس الأحزاب السياسية فيما بينها منافسة شديدة عن طريق إبراز كل حزب لمبادئه و برامجها، و ما تتضمنه من مزايا، و تحقيق للصالح العام، و مهاجمته برامج الأحزاب الأخرى و إظهار ما تحتويه من عيوب و مثالب⁽⁵⁾ و بذلك فالأحزاب تسلك طرق شتى في سبيل الترمويه على الرأي العام و تشويهه، و لذلك فهي لا تعتبر مرآة صادقة تعكس بصدق اتجاهاته و أحاسيسه و ميوله. تزداد هذه الانتقادات حدة و اتساعاً في البلاد المتخلفة، فقد أثبتت الدراسات المتخصصة في هذا المجال أن الأحزاب التقليدية في كثير من الدول المتخلف التي أخذت بنظام الأحزاب أدت إلى إفشال محاولات تطبيق الديمقراطية في صورتها التقليدية⁽¹⁾.

كما أن نتائج الانتخابات لا تعبر في حد ذاتها عن حقيقة الرأي العام السائد، فهذه النتائج تحكمها عوامل عديدة، منها نسبة الإقبال على التصويت و النظام الانتخابي المطبق في الدولة و مدى نزاهة العملية الانتخابية، و غيرها من العوامل.

رابعاً: سيطرة أقلية من الأفراد على الأحزاب السياسية

و هؤلاء هم قادة الأحزاب و زعمائها الذين يسيطرون على نشوئها و يديرون أمورها و يصنعون برامجها و سياساتها، و أحياناً يحدث صراع على السلطة داخل الأحزاب السياسية بحيث تتصارع أجنحة الحزب المختلفة في سبيل السيطرة على مقاليد الأمور داخل الحزب، و تنصيب شخص أو أشخاص معينين لتولي قيادته⁽²⁾.

خامساً: استفحال الأزمات الوزارية

في ظل نظام الأحزاب المتعددة أو الكثيرة لا يستطيع حزب واحد أن يحصل على أغلب المقاعد في البرلمان، حينئذ تتشكل الحكومة من أحزاب مختلفة، و هو ما يسمى بالائتلاف الوزاري الحاكم، و لكن سرعان ما تنشأ الأزمات الوزارية⁽³⁾. لأن الأحزاب المشاركة فيها لا تجمعها وحدة الفكر و المبدأ و إنما شهوة الحكم و نفوذ المنصب.

(4) فتحي فكري: نفس المرجع السابق. ص: 14-15.

(5) عبد الغني بسيوني عبد الله: مرجع سبق ذكره. ص: 556.

(1) عاصم أحمد عجيله. محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية. المرجع السابق ص: 74-75.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله: مرجع سبق ذكره. ص: 556. (3)

(3) عاصم أحمد عجيله. محمد رفعت عبد الوهاب: مرجع سبق ذكره. ص: 73-74.

و غالباً ما يفض الصراع بين أطماع الأحزاب المشتركة في الوزارة الائتلافية إلى عرقلة عملها، و تعثر خطواتها و هو ما يمهد لوضع كلمة النهاية لحياتها. و بتكرار تشكيل الوزارات الائتلافية تعاني الدولة من ظاهرة عدم الاستقرار الوزاري و هو ما يلحق بها أبلغ الأضرار⁽⁴⁾.

و الواقع أن الحجج المؤيدة و المعارضة لنظام الأحزاب نجد أن كلا منها ينطوي على قدر من صحة، و لكن معظم دول العالم تأخذ بالنظام الحزبي، و كان لا بد من وجود أجهزة كفيلة بكسب أصوات الناخبين، و الأحزاب لها فضل وضع حد أدنى من النظام و الرتبة و بما يتفق و متطلبات الانتخابات، و الجهاز الذي لا يستغني عنه لمباشرة هذه الوظائف هو الحزب السياسي. الذي من خلاله تعطى لغالبية السكان فرصة الفوز بالسيطرة على الحكومة و التعبير عن آرائها بوصفها سياسات رسمية، و تظل الأحزاب السياسية شيئاً لا يمكن الاستغناء عنه لأنها على الأقل تجتذب مزيداً من الآراء للتأثير على السياسة أكثر من أية جماعة أخرى و مهما تكن أخطاء الأحزاب فإنها أدوات كبرى تساهم في تطوير الديمقراطية الحديثة.

(4) فتحي فكري: مرجع سبق ذكره. ص: 15-16.

الفصل الثالث

دور الأحزاب في الحياة السياسية الجزائرية منذ ظهورها إلى أحداث أكتوبر

المبحث الأول: الأحزاب السياسية في الجزائر منذ ظهورها إلى الاستقلال

المطلب الأول: الحركة السياسية قبل الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني: التطورات السياسية في الجزائر بين 1939 إلى 1954

المطلب الثالث: الثورة التحريرية و الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: الأحادية الحزبية في الجزائر من 1962 إلى 1989

المطلب الأول: أزمة 1962 أو انفجار تناقضات جبهة التحرير الوطني

المطلب الثاني: تحول الجبهة إلى حزب سياسي و تبني الأحادية الحزبية

المطلب الثالث: موقع الحزب في الصراعات السياسية

الفصل الثالث

دور الأحزاب في الحياة السياسية الجزائرية منذ ظهورها إلى أحداث أكتوبر

المبحث الأول

الأحزاب السياسية منذ بدايتها إلى الاستقلال

إن مرحلة ما قبل ثورة 1 نوفمبر 1954 تعتبر مرحلة انتقالية بالنسبة للشعب الجزائري، حيث انتقلوا بواسطتها من المقاومة المسلحة إلى النضال السياسي السلمي، جربوا خلال هذه المرحلة عدة أساليب سياسية، و استخدموا وسائل غلبوا فيها جانب العقل و المعرفة ضد مستعمر عرف عنه انه لا يعترف بكفاءة الجزائري، و لا بقدرته الذهنية على استيعاب التطور الحضاري.

و لقد كان الجزائريون يعتقدون بأنهم بممارسة الوسائل السلمية الهادفة عن طريق المطالب السياسية سيتحصلون على حقوقهم ... لكن تأكد لهم في الأخير بأن استعمال الحجة و المنطق مع عدو متعننت لا تجدي-فعادوا- بعد أن خابت الآمال إلى المقاومة المسلحة من جديد عودة تداركوا فيها الأخطاء التي أضرت بالمقاومة منذ عام 1830.

قبل الحديث عن الأحزاب السياسية في الجزائر لا بد أن نذكر أولا الأسباب التي أدت إلى تحول الجزائريين من الكفاح المسلح إلى النضال السياسي مع بداية القرن العشرين و بالضبط بعد الحرب العالمية الأولى، و من بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

أولاً: ظهرت في العالم العربي الإسلامي بوادر النهضة الإسلامية على يد جمال الدين الأفغاني و محمد عبده و قد كانا يمثلان فكرة واحدة و إن كان مختلفان في الوسائل و الأساليب، و قد كان لنشاطهما و آرائهما الآثار البعيدة في العالمين العربي و الإسلامي. و الجزائر من البلدان التي تأثرت تأثراً عميقاً بالأراء التحريرية و الإصلاحية لهذين الرجلين.

ثانياً: احتكاك الجزائريين، و خاصة المثقفين بالعالمين العربي و الإسلامي، و بالعالم الأوروبي احتكاكاً مكنهم من الاتصال بالعالم الخارجي، و من التعرف على أنواع جديدة من الكفاح لم يستعملوها من قبل و لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى، و

ظهور إلى الوجود شعارات التحرير مثل مبدأ تقرير المصير الذي ظهر بالولايات المتحدة⁽¹⁾.

ثالثاً: بمناسبة الحرب العالمية الأولى جند الفرنسيون أعداد كبيرة من الجزائريين وفتحوا أبواب العمل للجزائريين، فالتحق أيضاً عدد كبير منهم بفرنسا، و شاهد أولئك نمط الحياة الفرنسية، و مدى تمتع الفرنسيين بالحرية، في حين تمارس الإدارة الفرنسية بالجزائر تعسفا صارخا، و في حين يستغل المعمرين الجزائريين استغلالا فاحشا.

رابعاً: ظهور بوادر ثقافة عصرية جديدة و أهمها الصحافة، إذ أدرك الجزائريون أهمية استعمال الوسائل العصرية في إبلاغ الصوت الجزائري للرأي العام الجزائري و الرأي العام العالمي، فاستغلوا الصحافة⁽²⁾.

المطلب الأول

الحركة السياسية في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية

لقد مرت الحركة الوطنية المتمثلة في الأحزاب السياسية قبل الحرب العالمية الثانية بمرحلتين و تعتبر هاتين المرحلتين ذات أهمية و تأثير كبير في مجرى تاريخ الأحزاب السياسية الجزائرية فيما بعد:

الفرع الأول

النضال السياسي في إطار الحكم الفرنسي

تميزت هذه المرحلة بانتقال الجزائريين إلى المطالبة بالمساواة في الحقوق و الواجبات و إلغاء قانون الأهالي و الإجراءات التعسفية، وحرية الهجرة، و في محاولة من الشعب الجزائري لتحقيق تلك المطالب ظهرت للوجود الجماعات و الحركات التالية:

(1) محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 إلى ثورة نوفمبر 1954. ص، ط الأولى لسنة 1406 هـ 1985م دار البعث قسنطينة: 76-77.

(2) محمد الطيب العلوي: نفس المرجع. ص: 77.

أولاً: كتلة المحافظين

تكونت سنة 1900 من المثقفين وقدمان المدربين و الزعماء الدينيين و الإقطاعيين، و كان هؤلاء يؤمنون بالقومية الإسلامية و أعداء لفكرة التجنس و للخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي و للتجنيد على الطريقة الغربية. و قد كان ظهور "كتلة المحافظين" قد جاءت في وقت حقق فيه المستوطنون درجة بالغة من الحكم الذاتي و جعلوا بذلك من الجزائر وحدة منفصلة عن المقاطعة الفرنسية. و كان برنامج كتلة المحافظين يتمثل في الدعوة إلى المساواة بين الجزائريين و المعمرين في التمثيل النيابي و الضرائب، و الدعوة إلى إلغاء قانون الأهالي، و الإجراءات التعسفية و استرجاع العمل بالشرعية الإسلامية و تعليم اللغة العربية إلى غير ذلك من المطالب.

ثانياً: جماعة النخبة

تكونت حوالي سنة 1907 من الجزائريين المثقفين باللغتين العربية و الفرنسية و هذه الجماعة كانت تمثل اتجاهها إصلاحياً نادياً بالمساواة و إلغاء قانون الجنسية المعروف بـ "سانتو-كونسولت" لسنة 1865 الذي يقضي بأنه لا يمكن للجزائري التمتع بامتيازات الجنسية الفرنسية إلا إذا تخلى عن معتقداته الدينية.

ثالثاً: حزب الفتى الجزائري

نشأ عام 1912 و لم يختلف في مطالبه عما كان مطروحاً، حيث تبني المطالبة بإلغاء القوانين المختصة بالجزائريين و الدعوة إلى التساوي في الضرائب بين الجزائريين و المستوطنين، كما طالب بنشر التعليم و الثقافة بين الأهالي (الجزائريين) و زيادة الممثلين الجزائريين في المجالس المنتخبة.⁽¹⁾

رابعاً: الحزب الإصلاحي

تأسس عام 1919 بقيادة الأمير خالد "حفيد الأمير عبد القادر" تحصل على درجة ضابط من سان سير بفرنسا عام 1897، و لرفضه التجنس بالجنسية الفرنسية اعتبر ضابطاً أهلياً، و لما ألم به المرض و تقاعد عام 1919 فضل الإقامة بالجزائر ليتفرغ للنشاط السياسي دفاعاً عن بني قومه و بلاده... و قد أظهر فعلاً في مجال الدفاع و الوطنية مقدره فائقة، و شجاعة نادرة و همة عالية و مواقف صلبة.⁽¹⁾

(1) عامر رخيعة: التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980. ديوان المطبوعات الجامعية. ص: 17-

18.

(1) محمد الطيب العلوي: مرجع سبق ذكره. ص: 85.

و قد عرف الحزب الإصلاحى بأنه حركة إصلاحية ذات صبغة سياسية وطنية، و قد تبنى الحزب برنامجا سياسيا إصلاحيا يقوم على الدعوة إلى المساواة بين الجزائريين و المستوطنين في التوظيف، و فصل الدين عن الدولة، و العفو العام إلى غير ذلك من المطالب التي كانت الحركات الوطنية تنادي بها في تلك المرحلة⁽²⁾ و قد اختار الأمير لنضاله أربعة وسائل، و هي :

1. الصحافة: و أنشأ صحيفة "الإقدام" التي نالت شهرة و سمعة.
 2. الخطب: و خاصة في الحملات الانتخابية و كان يحضرها و لا يتخلف عنها للتنديد و التشهير بالخونة و المتجنسين و المتخاذلين، و له في ذلك مواقف.
 3. المجالس المنتخبة: و قدم على مناصتها و عن طريقها عرائض و مطالب، و نادى فيها بالمساواة و إعادة الاعتبار "للأهالي" المحترقة.
 4. الاتصالات بالشخصيات الفرنسية، بالوزراء و رؤساء الجمهورية، و بالشخصيات العالمية. و قد كاتبها و أبلغها وضعية الجزائريين في بلادهم، و من بين الذين وجه لهم رسالة -تعتبر تاريخية- رئيس الولايات المتحدة "ويلسون" الذي رفع شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- و قد ناضل الأمير خالد نضالا اعتبره بعض الاستعماريين امتدادا لمقاومة جده الأمير عبد القادر، و هم في ذلك ليسوا مخطئين، لأن نضال الأمير خالد إنما هو حلقة من سلسلة المقاومة الطويلة و الدليل هو أن الفرنسيين ضاقوا ذرعا بالأمير خالد، و قرروا نفيه من البلاد معتقدين أنهم يستريحون منه بهذه الطريقة، و تهدأ البلاد بنفي شخص تحول إلى رمز نضال. إلا أن الوعي الوطني الذي عم الجزائر انتقل إلى العمال الجزائريين في فرنسا، و لذلك ما كاد الأمير يطأ أرض فرنسا حتى وجد ترحابا و طينيا رائعا تطور إلى شعور وطني عمالي، و إلى نواة تنظيم وطني فيما بعد عرف باسم "نجم شمال إفريقيا" اختير الأمير خالد رئيسا شرفيا له، و تكريما لكفاحه و نضاله، و عن طريق النجم بدأت فكرة الاستقلال تخامر الأذهان، و تتبلور في النفوس و المحافل السياسية. و معنى ذلك أن نضال الأمير خالد لم يذهب سدا، بل أسفر عن نتائج مباركة، و لم يغادر الوطن إلا بعد أن تسلم منه جزائريون آخرون راية النضال.⁽³⁾

الفرع الثاني

المواجهة السياسية المنظمة

تميزت هذه المرحلة ببروز حركات و أحزاب سياسية ذات عمق في أوساط الجماهير بما تبنته من مطالب في برامجها السياسية، و بما كابدته على أيدي المستعمر من اضطهاد و ملاحقات إلى غير ذلك من أساليب البطش و التتكيل التي اعتمدها

(2) عامر رخييلة: مرجع سبق ذكره. ص:18.

(3) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق ص:91.

الاستعمار الفرنسي في تعامله مع المناضلين و المواطنين الجزائريين، و قد ظهرت خلال هذه المرحلة الحركات و الأحزاب التالية:

أولاً: نجم شمال إفريقيا

تأسس هذا الحزب في باريس سنة 1926، و كان يمثل صوت الطبقة العاملة، و قد ضم ممثلين عن الأقطار الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب) كان له هدفان: الأول تحقيق الاستقلال الكامل بالوسائل الثورية، و الثاني الدفاع عن المصالح و مطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا، و قد حل الحزب سنة 1929 بتهمة مضادة فرنسا و الدعوة إلى الثورة. و قد كانت له جريدة تسمى "الأمة" تأسست سنة 1930 أصدرها أثناء فترة حله، كما غير اسمه إلى "إفريقية الشمالية المجيد" ثم إلى "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا" في فبراير (شباط 1935، كما تكونت له فروع في داخل الجزائر سنة 1934، حيث أخذ الحزب يعمل لصالح الجزائر فقط، بينما جعل قضايا تونس و المغرب ثانوية، و قد حل في جانفي (كانون الثاني) 1937، و تكون إثره "حزب الشعب الجزائري"⁽¹⁾.

ثانياً: فدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين

تأسست بالجزائر سنة 1929، و كانت تنادي بالتعاون و المساواة مع الفرنسيين، و يتشكل أعضاؤها من أفراد يعملون في الغالب ضمن الإدارة الفرنسية، أو في الأعمال الحرة ذات الارتباط بها، و من مطالبها دمج الجزائريين بفرنسا عن طريق التجنس الجماعي، بدون المساس بالدين و الأحوال الشخصية، و تعميم اللغة الفرنسية في الأوساط الجزائرية.

ثالثاً: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

تأسست بالجزائر سنة 1931، و كانت تدافع عن مقومات الشخصية الوطنية، و تتمثل أهدافها في: بعث القيم الاجتماعية و الثقافية للشعب الجزائري، و مكافحة الأمية، و نشر العلم باللغة العربية بين صفوف المواطنين الجزائريين، إضافة إلى العودة للسلفية و الاتجاه إلى نبد الخلافات و محاربة البدع التي شوهت أفكار بعض الفئات من الشعب الجزائري، و كذلك بلورة الشخصية الجزائرية وبعث الروح الوطنية في نفوس الشعب.⁽¹⁾

رابعاً: حزب الشعب الجزائري

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1930-1945. ج 2، ط 2 معهد البحوث و الدراسات العربية القاهرة 1977. ص: 124-133-152.

(1) ازغدي محمد حسن: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. ص: 14-15.

تأسس في 11 مارس 1937، وكانت أهدافه لا تختلف عن أهداف نجم شمال إفريقيا، وهي: إنشاء حكومة وطنية وبرلمان، واحترام الأمة الجزائرية، واللغة العربية والإسلام، وقد أصدر أول جريدة له بالعربية في الجزائر بعنوان "الشعب" بالإضافة إلى جريدة "الأمة" التي كانت تصدر بالفرنسية في باريس، كما أصدر جريدة "البرلمان الجزائري" في أبريل 1939 وقد صدر قرار بحل الحزب ومنع جريدة "الأمة" من الصدور في سبتمبر 1939، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان الحزب منحلاً وقادته في السجن، وصحفه ممنوعة في الجزائر، غير أن الحزب واصل نشاطه السري إلى أن أعلن نفسه من جديد تحت اسم "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" سنة 1946.⁽²⁾

خامساً: الحزب الشيوعي الجزائري

كان للانتقادات التي وجهت للحزب الشيوعي الفرنسي لانتهاجه سياسة عدم مهاجمة الاستعمار الفرنسي في أقطار المغرب العربي، وفي الجزائر على الخصوص، أن لجأ في سنة 1924 إلى تأسيس "فيدرالية الجزائر" للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر (كان مقر الاتحادية المذكورة في مدينة الجزائر) وقد شرع في "دعوة الجزائريين للانضمام إلى صفوفه" وقد أصدرت الفيدرالية جريدة تحت عنوان "الصراع الاجتماعي سنة 1937" ناظرة إلى المشكلة الجزائرية ضمن المشاكل الفرنسية وليس في إطار مشكل وطني جزائري.

وكان أول ظهور للحزب الشيوعي الجزائري بكيان مستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1935، وعند انعقاد أول مؤتمر له بعد ذلك يومي 17 و 18 أكتوبر من سنة 1936 أكد على نقطتين:

0- الحث على تغيير الوضع الراهن قبل كل شيء من أجل حياة أفضل للمجتمع الجزائري تسود فيه العدالة الاجتماعية.

1- المطالبة بربط مصير الشعب الجزائري بمصير الشعب الفرنسي.⁽¹⁾

و لم تشفع للحزب الشيوعي الجزائري مواقفه من الاستعمار و تأييده للسيادة الفرنسية على الجزائر و سياسة الإدماج من أن يستثنى من الإجراءات التي تعرضت لها تشكيلات الحركة الوطنية، فقد حرم نشاط الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1939 في الوقت نفسه الذي حل فيه حزب الشعب الجزائري.⁽²⁾

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1930-1945. مرجع سابق ص: 154-158.

(1) عامر رخيطة: مرجع سبق ذكره. ص: 23.

(2) محمد الطيب العلوي: مرجع سبق ذكره. ص: 196.

المطلب الثاني

التطورات السياسية في الجزائر بين 1939 و 1954

عند قيام الحرب العالمية الثانية حارب أبناء الجزائر إلى جانب فرنسا و الحلفاء و رغم موتهم في سبيل المبادئ التي نادى بها فرنسا و الحلفاء، فلقد ظهر أن تلك المبادئ لم تكن ذات طابع عام، إذ يرى غلاة الاستعمار أنها لا تصلح إلا لهم، مما أدى إلى زيادة الوعي الوطني لدى الجزائريين.

الفرع الأول

الأحزاب السياسية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية

عجلت الحرب العالمية الثانية بانتشار الوعي في أوساط الشعوب المستضعفة و المستعمرة، و بما أن سنة 1940 كانت بالنسبة لفرنسا تعد سنة الهزيمة فإن ذلك كانت له انعكاسات في الجزائر التي أصبح فيها النواب الذين كانوا يطالبون بالمساواة يتجاوزون مطالب أمس إلى برنامج سياسي يطرح مشكلة النظام المقبل في الجزائر. و يذكر "فرحات عباس" أنه في العاشر من فبراير 1943 تمت المصادقة من طرف النواب الجزائريين على نص بيان يتضمن مطالب الجزائريين و لم يفاجئ هذا الميثاق الجديد الولاية العامة و لكن ما أذهلها و أدهشها هو موقف بعض النواب الجزائريين الذين صنعهم الاستعمار صنعا حتى جعل منهم عبيدا طائعين و عملاء خاضعين، فإذا بهم بين عشية و ضحاها قلبوا له ظهرهم ففلتوا من يدها و عادوا إلى سواء السبيل فانظموا إلى الحركة الوطنية⁽¹⁾ و قد تضمن البيان مطالب الجزائريين الأساسية و التي يمكننا تلخيصها فيما يلي: استنكار الاستعمار و إزالته، تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب، منح الجزائر دستورها الخاص، الاعتراف بالعربية كلغة رسمية مع الفرنسية، حرية الصحافة و التجمع و التنظيم و العقيدة لجميع السكان، تحرير المحكوم عليهم و المساجين السياسيين، المشاركة الفورية و الفعالة للجزائريين في حكومة بلادهم. و رغم ما أبداه رجال البيان من مرونة، إلا أن مطالب البيان قد رفضت بشدة مما أدى برجال البيان لتكوين تشكيلة سياسية قوية تدعم المطالب التي قدمها البيان في الميدان و من ذلك ظهر إلى الوجود "حزب جماعة أحباب البيان و أصدقاء الحرية"⁽²⁾.

(1) عامر رخيطة: المرجع السابق. ص: 25.

(2) محمد الطيب العلوي: نفس المرجع السابق ص. 110- 111.

أولاً: حزب جماعة أحباب البيان و أصدقاء الحرية

هذا الحزب أعلن عن تأسيسه فرحات عباس في سطيف يوم 14 مارس 1944، و الذي أصبح هيئة عامة نشطة تستقطب آمال الجزائريين على مختلف اتجاهاتهم خلال الحرب. و لقد اهتز الحزب بعد تسرب العناصر الوطنية من حزب الشعب الجزائري داخله و النضال باسمه، مما جعله يرفع شعارات وطنية في مستوى طموح الشعب، حيث تحالفت كل التشكيلات الوطنية التي أصبحت مفتتحة بفكرة الاستقلال مع حزب أحباب البيان، مما أعطى الحزب قاعدة شعبية واسعة و نما نفوذه السياسي، و اندفع الطلبة و الكشافة و الشباب بصورة عامة في الحركة و ساد البلاد حماس شعبي عظيم.⁽³⁾ و ما كادت سنة 1944 تنتهي حتى كانت الحركة الوطنية أكثر صلابة و أكثر وعياً و أعمق تجربة، فضلا عن أنها دخلت مع الفرنسيين عهداً من التحدي و المواجهة لم تعرفه من قبل.⁽⁴⁾ و قد بلغ هذا التحدي قمته و الذي نتجت عنه حوادث 08 ماي 1945 المأساوية.

ثانياً: حوادث 08 ماي 1945

لقد ضحى أبناء الجزائر بأرواحهم، من أجل تحرير فرنسا من الإحتلال الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية، و لم يحصلوا سوى على المجزرة الرهيبة التي قدمتها فرنسا الاستعمارية مكافأة للشعب الجزائري خاصة، و الشعوب المضطهدة عامة، و التي تأكدت بأن طرق الحرية غير مفروشة بالورود⁽¹⁾ و بذلك تحتل حوادث ماي مكانة في تاريخ الحركة الوطنية و تختلف بأسبابها و طبيعتها و نتائجها عن الحوادث التي عرفتها البلاد عند الإحتلال الفرنسي لها إلى غاية حوادث ماي التي يعود لها الفضل في خلق جيل مؤمن بالعمل الثوري المسلح. و بذلك كانت أحداث 08 ماي 1945 بداية النهاية للوجود الاستعماري بالجزائر، و من يومئذ بدأ التفكير الجاد في التخطيط للثورة بتكوين المنظمات السرية.⁽²⁾

الفرع الثاني

إعادة بناء الحركة الوطنية

(3) أزغيدى محمد لحسن: نفس المرجع السابق، ص 17- 18

(4) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية. 1930- 1945، ج:2، ص:238.

(1) أزغيدى محمد لحسن: مرجع سبق ذكره. ص:18.

(2) محمد الطيب العلوي: مرجع سبق ذكره. ص:217.

إثر مجازر 8 ماي 1945 التي أقدمت فيها السلطات الفرنسية على التقتيل الجماعي للجزائريين المتظاهرين من أجل حریتهم، اعتقلت السلطات الاستعمارية فرحات عباس و أعلنت عن حل حركة أصدقاء البيان بتاريخ 14 ماي 1945.
و بعد مرور ما يقرب من سنة عن مجازر 8 ماي 1945 أقدمت السلطات الاستعمارية يوم 16 مارس 1946 على إطلاق سرح المعتقلين باسم العفو العام. و كان من بين الذين أطلق سراحهم "فرحات عباس". و بعد إطلاق سراح الزعماء السياسيين بدأت الحياة السياسية في العودة من جديد. و من بين الأحزاب التي عادت إلى الساحة السياسية :

أولاً: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

أعلن عن تكوينه "فرحات عباس" بعد مضي قرابة شهر من إطلاق سراحه أي في أبريل 1946 طالب من خلاله بتقرير المصير و القضاء على الاستعمار الفرنسي، و ترسيم اللغة العربية و القضاء على الملكية الإقطاعية. و كانت تلك المطالب تعبر عن يقظة الضمير الوطني للبرجوازية الجزائرية إثر حوادث 8 ماي 1945.⁽³⁾

ثانياً: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

عاد "مصالي" من سجنه ببرازا فيل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الجزائر لينشئ مع كل من "الأمين الدباغين" و "حسين الأحول" و "أحمد ميزغنة" و "محمد خيضر" حركة أطلقوا عليها اسم "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية". التي لم تكن إلا استمرارا لحزب الشعب الجزائري تحت غطاء جديد يسمح له بتحرك واسع، و يخول له حق الترشح لمختلف المجالس. و استطاع بهذه الواجهة الجديدة أن يصدر صحافة معبرة عن مبادئه الاستقلالية و عن اختياراته الوطنية، و أن يوسع دائرة نضاله بالتوغل في صفوف النساء و الشبان و الطلبة و العمال، و تنظيم هذه الفئات ضمن اتحادات و جمعيات قانونية.⁽¹⁾

ثالثاً: المنظمة السرية

لقد كان القرار الخاص بإنشاء المنظمة السرية لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، يعد انتصاراً لتيار الشباب الذي مل اللعبة السياسية التي تمارسها الأحزاب، و كان تواقاً للعمل الثوري، حيث تأكد الجميع أن الخطب و المقالات و المهرجانات لن تأتي بالاستقلال. و قد عهد بقيادتها إلى كل من "أحمد بن بلة، محمد بوضياف، و بلوزداد، بن مهدي، و سويداني بوجمعة" و سرعان ما لاقت هذه المنظمة

(3) أزغيدى محمد لحسن: مرجع سبق ذكره. ص: 43-44.

(1) محمد الطيب العلوي: مرجع سبق ذكره. ص: 250.

إقبالاً منقطع النظير من قبل الشباب الجزائري المتعطش لخوض معركة الاستقلال، حيث انخرط المئات في صفوفها. و قد بلغ أعضاء هذه المنظمة أكثر من ألفين في خلال سنة واحدة⁽²⁾ و في عام 1950 أكتشف الفرنسيون هذا التنظيم السري بمحض الصدفة في مدينة قسنطينة، و اعتقلت رؤساء التنظيم و إثر ذلك اجتمعت اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية و حلت "المنظمة السرية" مؤقتاً و أقرت اللجنة المركزية أن مسألة الاحتفاظ بجيش مدرب و منظم مدة طويلة ليست فكرة صائبة⁽³⁾.

رابعاً: الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات و احترامها

تشكلت سنة 1951 من جميع الحركات و الأحزاب الجزائرية، و انبثقت عنها لجنة تعد بمثابة "هيئة سياسية" مثلت فيها كل حركة بعضوين، كما يلي:

- ☞ جمعية العلماء: الشيخ العربي التبسي و الشيخ خير الدين
- ☞ حركة الانتصار: أحمد ميز غنة و مصطفى فروخي
- ☞ الاتحاد الديمقراطي: د. أحمد فرانسيس و قدور ساطور
- ☞ الحزب الشيوعي الجزائري: بول كباليرو و أحمد محمودي⁽¹⁾

و كانت الغاية من هذه الجبهة هي مواجهة الإرهاب الاستعماري، إلا أن الجبهة لم تعمر طويلاً نتيجة اختلاف أطرافها و تباين أهدافها و وسائلهم، و أعرض الشعب الجزائري عنها بعد أن تفاعل بظهورها.

و إذا كنا قد عرفنا أهم الحركات و الأحزاب السياسية الجزائرية التي كانت موجودة بالجزائر قبل 1945. فإن الحزب السياسي الذي كان في بداية الخمسينات يستقطب أوسع الفئات الجماهيرية الجزائرية هو "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية".

تلك الحركة التي عرفت بداية الخمسينات تازماً داخلياً لم يبقى محصوراً في قيادة حزب الشعب و حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بل امتدت إلى الهيئات القاعدية خلال سنتي 1952/1953. و زاد هذه الأزمة استفحالا دخول تونس و المغرب الأقصى في حرب تحريرية ضد الاستعمار الفرنسي، و كان من المفروض أن تبدأ المعركة في البلدان الثلاثة. و ظن بعض المسؤولين أن عقد مؤتمر طارئ سيحل المشكل و يقضي على الجو المكهرب، لذلك دعوا للانعقاد في شهر أفريل سنة 1953.

لكن المؤتمر بدلاً من أن يأتي بالحلول، زاد الطين بلة، لأن النوايا لم تكن صادقة. فالقيادة تعمدت إقصاء إطارات المنظمة الخاصة لتعصبهم و تمسكهم بالدعوة إلى العنف الثوري، و بعض الإطارات البارزة من حزب الشعب لتمسكهم بفكرة مناهضة عبادة الشخصية و لعدم ارتياحهم إلى الاحتراف السياسي الذي تجاوزته الأحداث آنذاك.

(2) محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول. ط: 1 (1404هـ-1984م). دار البعث. قسنطينة. ص: 79.

(3) عمار قليل: ملحمة الجزائر. ج: 1. ط: 1 (1412هـ-1991م). دار البعث. قسنطينة. الجزائر. ص: 118-119.

(1) عامر رخلية: مرجع سبق ذكره. ص: 29.

و قد أدت عملية الإبعاد هذه إلى خلق جو آخر من السخط و عدم الرضا، كانا من الممكن أن يقود إلى الانفجار لولا أن بادرت جماعة من قدماء المنظمة الخاصة، فأست يوم 23 مارس 1954 اللجنة الثورية للوحدة و العمل.⁽²⁾

خامسا: اللجنة الثورية للوحدة و العمل

تعتبر هذه اللجنة بمثابة حركة حيادية بين جناحي حزب انتصار الحريات، هدفها إعادة الوحدة إلى الحزب، و نبد الخلافات بين جناح المصاليين المؤيدين لمصالي الحاج، و بين جناح المركزيين المؤيدين للجنة المركزية، و قد أصدرت هذه الحركة نشرة "الوطني"، حيث شرحت أهدافها و الدعوة التي قامت من أجلها، و قد أصدرت ستة أعداد من هذه النشرة، و لكن هذه الحركة كانت متفائلة أكثر مما يجب بالنسبة لهدفها، و هو إصلاح ذات البين بين جناحي الحزب، بحيث لم يعترف لها بالحيادية و اتهمها المصاليون بأنها ألعبوبة في يد اللجنة المركزية، و ذلك لاتصالها مع أعضاء اللجنة المركزية.⁽¹⁾ و أمام هذا الطريق المسدود الذي آلت إليه محاولة الحركة في جمع شمل الحزب، قرر المناضلون بصرف النظر عن محاولة عقد مؤتمر توحيدي للحزب، و بالتالي الانتقال إلى مرحلة متقدمة من العمل الثوري تتمثل في الإعداد لانطلاق الكفاح المسلح ضد الاستعمار، و عدم إضاعة الوقت في المهاترات و الصراعات على الزعامة، و محاولة فرض الآراء على الآخرين، و كانت محاولة أعضاء اللجنة الثورية في تقريب وجهات النظر بين طرفي الحزب، لكي يقوم بدور المشرف على إعلان الثورة، و تنظيمها و تمويلها ماديا، كما كان مسئولو الفروع التابعة للجنة الثورية للوحدة و العمل يقومون بتوعية المسئولون على تبصيره بوجود نظام و مسئولين قائمين به، يعمل على تحقيق مطامح الشعب، و بذلك استطاعت اللجنة الثورية للوحدة و العمل، أن ترفع من معنويات الشعب، و تعمل على توحيده، و تهيئته للثورة، بعد أن يئست من كل المحاولات لتوحيد الحزب، و شرعت في الإعداد للثورة و التخطيط لها، و قد حلت اللجنة الثورية للوحدة و العمل نفسها في 20 جويلية⁽²⁾ 1954.

سادسا: اجتماع الاثنتين و العشرين و إنشاء لجنة الستة

يعتبر هذا الاجتماع الذي ضم اثنتين و عشرين من أبناء الجزائر المناضلين المتحمسين لإشعال نار الثورة المسلحة، هو المنطلق الحاسم للتعجيل بموعد الثورة و البدء الفعلي في التخطيط لدخولها، و تأسيس جبهة التحرير الوطني رائدة ثورة التحرير. فعلى الرغم من الجهود التي بذلها مؤسسو اللجنة الثورية للوحدة و العمل" فقد بقي عدد

(2) محمد العربي الزبيرى. مرجع سبق ذكره. ص: 81.

(1) عمار قليل: ملحمة الجزائر. مرجع سابق، ص: 178.

(2) أزغيدى محمد لحسن: مرجع سابق. ص 53-54

أفرادها محدودا، و لعل إجماع المناضلين عن الانضمام إليها مبعثه خشيتهم أن تتحول إلى حزب جديد، أو كتلة ثالثة تزيد الخلاف الذي يعشه الحزب اتساعا و تفتتا، إلا أن هذه اللجنة تمكنت بفضل الاحترام الذي يكنه المناضلون للسيد مصطفى بن بوالعيد من تجميع عدد يعتقد به من مناضلي المنظمة العسكرية السرية، الموزعين في أنحاء البلاد بأسماء مستعارة و بطاقات مموهة، تم الاتصال بين أعضاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل، و اتفقوا على أن يكون اجتماعهم بعيدا عن كل من المركزيين و المصاليين، و قد تم الاجتماع، اتفق من خلاله المجتمعين على حل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و القضاء على تأثيرات الأزمة و انقاد الحركة الثورية الجزائرية من السقوط، كما تقرر انطلاق الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة من أجل تحرير الجزائر. و انتهى الاجتماع، إلا أن الجميع يكفون المسؤول الوطني الذي يتم انتخابه بأن يكون إدارة مهمتها تطبيق قرارات الاجتماع، و تم الاتفاق على تعيين قيادة و لظروف أمنية. ثم الاتفاق على تعيين شخص يقوم بدوره بتعيين أعضاء يساعده و قد انتخب لذلك السيد محمد بوضياف الذي استدعي ابن بوالعيد و ديدوش مراد و ابن مهدي و بيطاط و كريم بلقاسم، و هكذا أصبحت القيادة تتكون من ستة أعضاء بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء كانوا في الخارج هم: أحمد بن بلة و محمد خيضر و آيت أحمد حسين⁽¹⁾.

سابعاً: ميلاد جبهة التحرير الوطني

بعد مناقشة و تحليل الموضوع من جميع جوانبه، خلصت مجموعة الستة على أن تتضمن التسمية الجديدة للحركة كلمة "جبهة" لأن جميع الجزائريين مهما كان انتماءهم السياسي يستطيعون الانضمام إلى الحركة الجديدة، كما اقترح بعضهم (جبهة الاستقلال الوطني)، فقال الشهيد مصطفى بن بوالعيد أفضل التحرير على الاستقلال، لأننا غير مستقلين و سيبدأ التحرير قريبا، فوافق الحاضرون على الاسم الجديد الذي خلف (اللجنة الثورية للوحدة و العمل) ألا و هو "جبهة التحرير الوطني". و قد تم التوصل في الاجتماع إلى خلق ذراع عسكري لجبهة التحرير الوطني سمي (جيش التحرير الوطني) و هكذا تم الإعداد للثورة بجبهة ذات شعبتين، الأولى سياسية (جبهة التحرير الوطني) و الثانية عسكرية (جيش التحرير الوطني). كما تم الاتفاق على أن يرافق الانطلاقة العسكرية للثورة نداء سياسي يحدد الأفكار و الأهداف الأساسية لهذه الحركة، على أن يذاع هذا النداء للصحافيين و مختلف الشخصيات السياسية و سيثبت للعالم عن طريق إذاعة صوت العرب من القاهرة⁽²⁾ و هذا النداء تمثل في بيان أول نوفمبر 1954.

(1) أزغيد محمد لحسن: مرجع سبق ذكره. ص: 54-57.

(2) عمار قليل: ملحمة الجزائر. مرجع سبق ذكره، ص: 182-183.

المطلب الثالث

الثورة التحريرية و الأحزاب السياسية

حددت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر هدفها السياسي المتمثل في تحقيق الاستقلال الذي يتم الحصول عليه عن طريق: إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية. وكانت الدعوة إلى قيام الدولة الجزائرية ضمن إطار المبادئ الإسلامية تعني أن الجبهة لا تؤمن بالجزائر الفرنسية، و أن الدولة الجزائرية يجب أن تكون ذات سيادة في علاقاتها مع فرنسا، و تعبر المبادئ الإسلامية، كان تعبيرا عن واقع تغلغل الإسلام في أعماق الجزائريين. كما أن تأكيد الجبهة على أن احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني يمثل أحد الأسس التي تقوم عليها الدولة الجزائرية التي تدعو إلى العمل من أجل الوصول إلى إقامتها⁽¹⁾ نфия لكل تخوف قد تبديه المجموعات السكانية المستوطنة. أما على المستوى الخارجي فقد رسمت جبهة التحرير في بيانها الأول أهدافها السياسية المتمثلة في: "تدويل القضية الجزائرية، تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي تأكيد العطف الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند عملنا من أجل التحرير".

إن هذه الأهداف التي رسمتها الجبهة تبين لنا مدى الاهتمام الذي أعطته الجبهة للنضال السياسي على الصعيدين الداخلي و الخارجي إيماننا منها بأن الوسائل العسكرية وحدها غير كافية لجعل فرنسا تجلس إلى مائدة المفاوضات.

الفرع الأول

ردود فعل الأحزاب اتجاه الثورة

لم تكن انطلاقة الثورة في الفاتح من نوفمبر مفاجأة للسلطات الفرنسية وحدها، بل أنها فاجأت أيضا الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية التي كانت غارقة في الصراعات الهامشية و المناظرات العقيمة، و كتابة المذكرات، و المطالب التي لم تجد طريقها إلا إلى سلال المهملات في مكاتب المسؤولين الفرنسيين. لأن أولئك المسؤولين كانوا على يقين من أن هذه الأحزاب لا تشكل خطرا عليهم لا من قريب و لا من بعيد، وكانت انطلاقة الثورة تعني في حد ذاتها إفلاس الأحزاب القديمة و عقمها، و يأس الشعب و المناضلين من تحقيق أي شيء عن طريق السياسة⁽²⁾.

(1) عامر رخيطة: مرجع سبق ذكره. ص: 52.

(2) عمار قليل: مرجع سبق ذكره. ص: 225-226.

أما بالنسبة للأوضاع و المواقف السياسية للأحزاب السياسية اتجاه الثورة فكانت كالتالي:

أولاً: حركة انتصار الحريات الديمقراطية

كما نعلم فإن حزب انتصار الحريات الديمقراطية قد وقع في أزمة و بذلك انشق على نفسه إلى قسمين: مصاليين و مركزيين.
أما المركزيون فمنذ الأسبوع الأول للثورة قاموا بإرسال برقيات إلى باريس يحتجون و يقترحون و يؤكدون أن المشكل سياسي، و شاركوا في مساعي مشتركة مع غيرهم من الأحزاب فأرسلوا وفدا مشتركا من جميع الأحزاب إلى باريس لشرح القضية، إلى أن اعتقلوا، ثم بعد إطلاق سراحهم انضم أغلبهم للثورة⁽¹⁾
فالتحقوا بالقاهرة، أو بتونس، أو المغرب، و قاموا بأدوار كبيرة في الكفاح التحريري، في إطار الجبهة، و تولى رئيسهم ابن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة الجزائرية المؤقتة الأخيرة.

أما المصاليون، نجد أنهم من البدء ناصبوا الجبهة العداء، ثم انضم تدريجيا كثير منهم إليها، و ظل مصالي و الأقلية الباقية معه على العناد حتى استرجاع الاستقلال.

ثانياً: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

فقد واصلوا نشاطهم السياسي "القانوني" و شاركوا في انتخابات، و ظلوا مدة يقترحون حولا سياسية و يتخذون مواقف علنية.
ثم قاطع نوابه جلسات "المجلس الجزائري" بعد مشادات و اصطدامات مع أغلب النواب الأوروبيين في المجلس الجزائري، و مع رئيس هذا المجلس الذي سحب منه الكلمة، إلا أنه ظل يقترح حولا علنية، متدرجة قليلا، و لكنها كانت لا تزال تدور في الإطار العام المعروف لأفكاره السابقة. و في 23 ديسمبر 1955 استقال النواب المنتخبون التابعون لحزبه من جميع الهيئات الفرنسية في الجزائر و فرنسا، و بدأ يدرك ألا فائدة من الانتظار. و في 23 أبريل 1956 حل حزبه من تلقاء نفسه، و انضم و أغلب مساعديه الأقربين للجبهة، و التحق بها في القاهرة، و كان لالتحاق فرحات عباس دوي عظيم فعلا و صدى كبير في الجزائر و في فرنسا و لدى سائر الأوساط الدبلوماسية، و السياسية و الصحافية في العالم، و كان له أسوء وقع على فرنسا و ضربة كبيرة لها.

ثالثاً: جمعية العلماء المسلمين

عندما اندلعت الثورة التحريرية الخالدة في أول نوفمبر، كان الرئيس الثاني لجمعية العلماء المسلمين الشيخ الإبراهيمي موجودا خارج البلاد، و لكنه بمجرد سماعه

(1) مولود قاسم نايت قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر. ط: 1)

1404هـ-1984م). دار البعث قسنطينة. ص: 68.

بإعلان الثورة نشر نداء بتاريخ 8 نوفمبر 1954 أعلن فيه تأييده للثورة و مباركته لها و قد نشر هذا البيان في الصحف المشرقية⁽²⁾

أما قيادة جمعية العلماء المسلمين في الداخل فإنها لم تكن على دراية تامة بطبيعة الثورة عند انطلاقها، و ذلك لقلة المعلومات المتوفرة لديها من جهة، وللسرية التامة التي تم التخطيط بها لاندلاع الثورة من جهة أخرى. و هذا ما أخرج استجابة قيادة الجمعية في الداخل لنداء أول نوفمبر، و لكن أحداث 20 أوت 1955 وضعت النقاط على الحروف بالنسبة للجميع⁽¹⁾ و بناء عليه أعلنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 7 جانفي 1956 التحاقها بجهة التحرير الوطني بصفة أفراد، فكان منهم من اغتيل من طرف السلطات الاستعمارية كالشيخ العرب التبسي، و آخرون التحقوا بالثورة في الجبال و آخرون انتقلوا إلى خارج الوطن و بقوا يمارسون نضالهم ضمن صفوف جبهة التحرير الوطني. و عدد كبير منهم بقوا في السجون حتى الاستقلال⁽²⁾

رابعاً: الحزب الشيوعي

أما الشيوعيون فقد ظلوا مدة بعد فاتح نوفمبر يمارسون نشاطهم "القانوني" في إطار "المؤسسات" الاستدمارية الرسمية و كحزب أيضاً. يشاركون في الانتخابات، و يحتجون و يتخذون مواقف علنية، و يقترحون حلولاً سياسية، إلى أن حل وزير الداخلية الفرنسي حزبه في سبتمبر 1955، و أوقف جرائدهم الثلاث: "الجزائر الجديدة" و "Liberté" و "الجزائر الجمهورية"⁽³⁾ و مما يجدر بنا ذكره أن الحزب الشيوعي لم يحل نفسه كبقية الأحزاب، و لكنه بقي كحزب مغمور طوال فترة الثورة الجزائرية، حيث عاد للظهور بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962. حيث قدم برنامجاً قبل انعقاد مؤتمر طرابلس، و بذلك فإن الحزب الشيوعي لم ينضم إلى جبهة التحرير بل التحق بجبهة التحرير بعض الأفراد كأفراد و ليس كأعضاء في الحزب الشيوعي الجزائري⁽⁴⁾

من خلال حديثنا السابق عن تاريخ الحركة الوطنية أو الأحزاب السياسية في الجزائر عبر مراحلها المختلفة نصل إلى نتيجة مفادها أن المناضلين الذين أسسوا جبهة التحرير قد ثاروا ضد جمود و انتظار الأحزاب، و ليس ضد ضيق و ضعف مشروعها السياسي المتمثل في المطالبة بالاستقلال. فهم لم يأتوا بثقافة سياسية جديدة، و حتى البعد الثوري نفسه ليس جديد، بل أن فكرة اللجوء إلى الكفاح المسلح تولدت في الحركة المصالية منذ 1945 و ترجمت مؤسساتياً في المنظمة السرية.

(2) عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة. ص: 145.

(1) عمار قليل: مرجع سبق ذكره. ص: 150.

(2) محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول. المرجع السابق، ص: 191.

(3) مولود قاسم نايت بلقاسم: مرجع سبق ذكره. ص: 76.

(4) عمار قليل: مرجع سبق ذكره. ص: 163.

كل ما في الأمر أن الأشخاص الذين فجروا الثورة تمكنوا من تجسيد البعد الثوري و وضعه موضع التنفيذ، و ذلك هو الفرق الأول، و الفارق الثاني هو أن كل الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها تورطت في العمل الشرعي و الانتخابات مما أدى بها إلا الإفلاس.

لذلك فإن جبهة التحرير الوطني بتجاوزها لتلك التشكيلات، قد أعطتها تعبيراً مؤسساتياً جديداً و إطاراً أوسع للتعبير عن قدراتها الكامنة و المكتوبة و أخرجتها من الصراع مع نفسها بالانقسامات و التطاحن الداخلي إلى الصراع مع مجتمعة مع الغير. إن جبهة التحرير الوطني تفتح أبوابها، مثلما جاء في إعلان أول نوفمبر إلى كل شرائح الاجتماعية و إلى كل المواطنين من كل الأحزاب بغض النظر عن مختلف الاعتبارات الإيديولوجية، حيث نشطت الحركة الوطنية و لم تجدها حيث أخرجتها من الطريق الشرعي المسدود، لكن الهدف السياسي المتمثل في الاستقلال بقي هو نفسه و لم يتغير.

الفرع الثاني

جبهة التحرير الوطني و تصوراتها الإيديولوجية

تعرض حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي كانت تشكل واجهة قانونية لحزب الشعب الجزائري خلال سنتي 1953 و 1954 إلى أزمة عنيفة انتهت بتفنيته و بنشوء جبهة التحرير الوطني و اندلاع ثورة أول نوفمبر. لهذه الأزمة أهمية كبيرة في التاريخ السياسي الجزائري الحديث ليس فقط لتفسير نشأة جبهة التحرير الوطني و لكن أيضاً، و هذا هو الأهم لكونها أعطت النموذج النظري لمختلف الأزمات التي عرفها النظام السياسي الجزائري فيما بعد مثل أزمة 1962 و أزمة 1965 و أزمة 1988. و من خلال حديثنا عن جبهة التحرير الوطني نطرح التساؤل التالي:

هل أنت الجبهة بمفاهيم و أفكار أو بتصورات إيديولوجية جديدة، أو هل كان لها بصفة عامة ثقافة سياسية جديدة ؟

يجيب قادة الثورة أنفسهم من خلال مشروع طرابلس بالنفي و هي النتيجة التي ينتهي إليها تقريبا كل الباحثين، لكن لماذا ؟

أولاً: يرى البعض أنه "من المهم الإشارة إلى أن إعلان الثورة لم يكن من فعل جهاز سياسي متجانس، أي أن الأعضاء الذين فجروا الثورة لم يكونوا من حزب سياسي واحد، بل من اتجاهات سياسية مختلفة كانت توحدهم فكرة واحدة هي الاستقلال. و بذلك انطلقت جبهة التحرير الوطني في كفاحها المسلح دون إيديولوجية محددة، مخلفة ورائها كل التناقضات السياسية و الاجتماعية من أجل تجنيد الجماهير برمتها في كفة واحدة: هي جبهة التحرير الوطني، و هذا ما جعل مسألة البث في طبيعة الاختيارات الإيديولوجية للثورة الجزائرية غير ممكن بشكل علني طيلة سنوات الحرب

التحريرية، لأن الاهتمام الأساسي لتحقيق الوحدة جعل "الإدارة الأولى" لجبهة التحرير الوطني مضطرة إلى عدم بحث إختيارات المستقبل، فرغم الطابع الشعبي الذي تميزت به الثورة الجزائرية التي اعتمدت أساسا على الفئات المحرومة من فلاحين و عمال، فإن التحاق بعض الفئات الاجتماعية الميسورة بالإضافة إلى بعض قادة الأحزاب السياسية بالثورة جعل تيار الوطنية المتدفق ضد الاحتلال الفرنسي هو الذي يجمع كل المناضلين، و لكن الوحدة الفكرية و النظرة السياسية و الأهداف الاجتماعية لم تكن أبدا محل اتفاق جماعي⁽¹⁾ و من ذلك إن مطلب الاستقلال و إن كان يحوز على رضا و تقبل المجتمع، كان له مدلول خاص بالنسبة لكل مكون من مكوناته⁽²⁾

فمن الملفت للانتباه أن الأمر تطلب انتظار عشية الاستقلال من أجل أن تضع الجبهة أول نص في تاريخها و هو برنامج طرابلس الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع في الوقت الذي كان يحدد فيه المهام الاقتصادية و الاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية انطلاقا من تحليل المضمون الاجتماعي لحركة التحرير الوطنية، و هو إذ يفصل و يبرز دور الفلاحين و العمال⁽³⁾ بصفة عامة يخفي الدور المهيمن للبرجوازية الصغيرة.

و بالإضافة إلى هذه المعطيات الاجتماعية و البنوية التي تفسر بعمق المشكل المطروح، هناك سبب آخر عملي و هو أن الخلافات التي كانت سائدة بين مختلف الأحزاب قبل بداية الثورة لم يكن من الممكن تجاوزها بمشروع اجتماعي واضح و مفصل و بتصور معين للسلطة و كيفية تنظيمها لأن ذلك كان سيفتت الجبهة، و هذا ما حدث فعلا بعد وضع مشروع طرابلس و تسبب في أكبر أزمة سياسية عرفت الجزائر على أبواب الاستقلال حول مسألة السلطة. كان من الحتمي إذن أن يكون العامل الوحيد لتوحيد كافة القوى هو جمعها حول ما تتفق عليه و هو الكفاح من أجل الاستقلال.

و هكذا كانت الفكرة الأساسية: "أن تحرير الجزائر لن يكون من إنجاز حزب، و لكن من إنجاز كل الجزائريين"، و هي الفكرة التي عبر عنها أول نوفمبر و برنامج الصومام. و هكذا نجد أن إعلان أول نوفمبر لم يتضمن من الأفكار الإيديولوجية إلا ما يلي: هدف الثورة الاستقلال الوطني بـ:

1. إعادة إقامة الدولة الجزائرية ذات السيادة الديمقراطية و الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام كل الحريات الأساسية دون تمييز في العرق و الدين.

(1) عامر رخيطة: التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980. المرجع السابق، ص: 63.

(2) أمين شريط: خصائص التطور الدستوري في الجزائر. رسالة نيل شهادة الدكتوراه ص: 109.

إن محور الخطة السياسية للجبهة حول فكرة الاستقلال و جمع كافة الجزائريين حولها و بالتالي تحقيق إجماع الجزائريين هو خطاب سياسي تقليدي مألوف عند الحركة المصالية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. و من ثم ليست خطة جديدة إلا من حيث تنفيذها.

(3) عامر رخيطة: مرجع سبق ذكره. ص: 65.

تضمن الإعلان أيضا التصميم على تحطيم النظام الاستعماري، و عبر في الختام على معاداة الإمبريالية⁽¹⁾ فالملاحظ إذن أنه لم يخرج عما عهدناه عند الحركة المصالية. أما برنامج الصومام فقد أكد وحدة الهدف، أي الاستقلال الوطني بإعادة إقامة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية و اجتماعية و ليس ملكية أو تيوقراطية. كما أكد على ضرورة مراعاة دور الفلاحين و علاقتهم بالأرض و أن حقهم هذا مرهون بضرورة القضاء على الاستعمار، إلى جانب ذلك أدان المصالية و الحزب الشيوعي و إيديولوجية الإدماجية و حذر من دخول بعض عناصره صفوف الثورة و خطرهم بعد الاستقلال.

إلا أن فضل مؤتمر الصومام يكمن في تنظيمه للثورة و في وضعه للمؤسسات الأولى للدولة الجزائرية.

بعد أن ترسخت أقدام الثورة المسلحة بدأ الكلام شيئا فشيئا عن أن الثورة الجزائرية ليست فقط تحريرية و إنما هي "ثورة ديمقراطية شعبية" و بدأ تحديد معالم هذه الثورة الاجتماعية المتمثلة في محاربة الإقطاعية و الإمبريالية، و بدأ الكلام عن الثورة الزراعية و الحريات و الحقوق الفردية و كذلك عن تشكل نظام الحكم بعد الاستقلال، حيث يجب أن يكون ديمقراطيا بمضمونه الاقتصادي و السياسي المتمثل في حكم الشعب نفسه بنفسه مثلما يريد، و القضاء على كل أشكال التسلط على إرادته. و تم توضيح أن الثورة الديمقراطية لن تكون حkra على طبقة دون غيرها و لكن ستكون إنجازا لكل الأمة، و إن تحرير الجزائر ليس فقط تحريرا من الاستعمار لكن أيضا من القانون الممنوح ليحل محل ذلك احترام القانون و الكرامة و الإنسانية. هذه الأفكار نجدها مطورة بعمق و وضوح في مشروع طرابلس بخصوص مرحلة الاستقلال.

ثانيا: طبيعة جبهة التحرير الوطني

ماذا كانت جبهة التحرير الوطني بالضبط؟ هل كانت حزبا أو جبهة أحزاب أو حلقا مقدسا أم ماذا؟

الواقع انه لا بد من التمييز بين جبهة التحرير قبل 1956 و بعد هذا التاريخ.

1. طبيعة الجبهة بين 1954-1956:

منذ نشأتها سنة 1954 إلى غاية مؤتمر الصومام في 1956/07/20 لم تعرف جبهة التحرير الوطني أي تنظيم قانوني و مؤسستي .

(1) ملين شريط: مرجع سبق ذكره. ص:171.